

**الفصل الأول**  
**العلاقات الليبية التركية في العهد الملكي**  
**١٩٥١ - ١٩٦٩**

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥، والتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية، وقيام هيئة للأمم المتحدة، والحديث عن الحرية والاستقلال الذي أخذ يشغل حيزاً كبيراً، فقد رأت تركيا وفقاً للمتغيرات الدولية، وكذلك العلاقات التاريخية التي كانت تربطها بليبيا ضرورة دعم ليبيا في سعيها الى تحقيق استقلالها في المحافل الدولية وتقديم المساعدة لها.

## المبحث الاول استقلال ليبيا وموقف تركيا منه

### قضية ليبيا في المحفل الدولي

بعد أن أوشكت الحرب العالمية الثانية أن تضع أوزارها، وأصبح النصر قاب قوسين أو أدنى من دول الحلفاء، اجتمع قادة دول الحلفاء في مؤتمر عقد في مدينة بوتسدام في تموز ١٩٤٥، وبحثوا فيه قضية المستعمرات التابعة لدول المحور المنهزمة، ووضع آلية لوضعها تحت وصاية الدول الكبرى، إلا أن المجتمعين لم يتوصلوا إلى حل نهائي لتلك القضية، لذا أحيلت القضية إلى مجلس وزراء الخارجية الذي كان يتألف من وزراء الدول الكبرى الأربع وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي<sup>(١)</sup>. والجدير بالذكر، أن وجهات النظر حول قضية المستعمرات الإيطالية كانت متباينة ومعقدة، لأن الحلفاء كانوا مختلفين فيما بينهم حول كيفية التعامل مع المستعمرات الإيطالية، بعد القضاء على الحكم الفاشي فيها وانضمامها إلى دول الحلفاء وإعلانها الحرب على ألمانيا في ٨ أيلول ١٩٤٣، ومواصلتها حتى انتهاء الحرب<sup>(٢)</sup>.

عقد مجلس وزراء الخارجية مؤتمرهم في لندن في أيلول ١٩٤٥، وتناول المؤتمر مسألة معاهدة الصلح مع إيطاليا وكذلك بحث قضية مستعمراتها في إفريقيا، وكانت الدول الكبرى تختلف فيما بينها حول كيفية معالجة قضية المستعمرات،

(١) نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، المطبعة الكمالية (القاهرة، ١٩٥٨)، ص ١٦٣.

(٢) نوري السامرائي وآخرون، الدول الكبرى بين الحربين العالميتين ١٩١٤-١٩٤٥، مطابع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (بغداد، د. ت)، ص ٣١٨.

ففي الوقت الذي كانت فرنسا تميل إلى إعادتها إلى إيطاليا، كان الاتحاد السوفيتي يريد وضعها تحت إدارة مشتركة من الدول الأربع الكبرى، في حين اقترحت الولايات المتحدة الأميركية وضعها تحت وصاية الأمم المتحدة شريطة أن تمنح ليبيا استقلالها بعد عشر سنوات، ولما لم يتم الاتفاق حول الموضوع، تم إحالته إلى وكلاء وزراء الخارجية لبحثه<sup>(١)</sup>.

لقد طالت المناقشات التي جرت بين الدول المنتصرة حول المستعمرات الإيطالية، بما فيها ليبيا التي كانت موضع خلاف كبير بينها، دون التوصل إلى حل<sup>(٢)</sup>، وفي مطلع سنة ١٩٤٧، عُقد في باريس مؤتمر حضرته (٢٢) دولة لعقد الصلح مع إيطاليا، وتم توقيع المعاهدة في ١٠ شباط ١٩٤٧، وأكدت على تجريد إيطاليا من جميع مستعمراتها التي احتلتها قبل سنة ١٩٤٣<sup>(٣)</sup>، وقد خصت المادة (٢٣) من المعاهدة، المستعمرات الإيطالية في القارة الإفريقية، إذ نصت على "أن إيطاليا تتخلى عن جميع الحقوق والتخويلات في ليبيا وإريتريا والصومال الإيطالي، وإنَّ المصير النهائي لامتلاكاتها السابقة سيقدر بصورة مشتركة من قبل حكومات الاتحاد السوفيتي وبريطانيا العظمى، والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا خلال سريان مفعول معاهدة السلم"<sup>(٤)</sup>، وقد أُخِيت المعاهدة بعدة ملاحق أكدت على كيفية حل المسائل المتعلقة بالمستعمرات الإيطالية، وقد جاء في الملحق الحادي عشر، انه في حالة فشل الدول المعنية في حل القضية، فأنها ستحال إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاتخاذ القرارات المناسبة حيالها<sup>(٥)</sup>.

كان على الدول الأربعة الكبرى التوصل إلى حل قبل ١٥ أيلول ١٩٤٨، وبخلاف ذلك ستحال القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبادرت تلك الدول إلى تشكيل لجنة لتقصي المعلومات من أربعة وفود تمثل الدول الأربعة، تقتصر أعمالها على استقاء المعلومات والاستماع إلى آراء السكان ورغباتهم وكذلك إلى آراء الإدارات العسكرية في ليبيا، وقد زارت اللجنة ليبيا في ٦ آذار ١٩٤٨

(١) زيادة، المصدر السابق، ص ١٦٣-١٦٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٣) السامرائي، المصدر السابق، ص ٣١٨.

(٤) أ.ن. بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٦٩، ترجمة عماد حاتم،

مطبعة الإنشاء (دمشق، ١٩٨٨)، ص ٢٦٤.

(٥) زيادة، المصدر السابق، ص ١٦٣-١٦٤.

واستمرت حتى ٢٠ أيار من السنة نفسها<sup>(١)</sup>. ويبدو أن الوفود الأربعة كانت تختلف في استنتاجاتها وبالتالي كان هناك نصان ختاميان للجنة الرباعية، لكنها في الوقت نفسه كانت تتفق على أن غالبية السكان هم أميين، وكانوا متفقين على وحدة الأراضي الليبية ومختلفين في نوع نظام الحكم الذي يرغبونه<sup>(٢)</sup>، فقد أشار الوفد السوفيتي إلى أن الخلافات المحلية التي تزايدت في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بسبب التجزئة (المفتعلة) قد تراجعت كثيراً وأن السكان يؤكدون على وحدة البلاد، في حين أشار تقرير وفد الدول الغربية الثلاث، أن الأقاليم الليبية الثلاثة لم تكن مهياً سياسياً لتقرير مصيرها<sup>(٣)</sup>.

قدمت لجنة التحقيق الرباعية تقريرها والمواد المتعلقة بها في تموز ١٩٤٨ إلى وكلاء وزراء الخارجية، وفي ٧ آب من السنة نفسها استمع الوكلاء إلى آراء الحكومات المعنية بشأن المستعمرات الإيطالية، وبدأ الوكلاء بمناقشة قضية ليبيا من ١٧ آب، فاقترح المندوب البريطاني وضع برقة تحت وصاية بلاده وتأجيل تقرير مصير طرابلس وفزان لمدة عام حتى تتوصل منظمة الأمم المتحدة إلى قرار مناسب بشأنهما، وقد لقي هذا الاقتراح تأييداً من المندوب الأمريكي، بينما رأى المندوب الفرنسي أن من الأنسب إرجاء موضوع ليبيا بالكامل مدة عام ليتسنى دراسته بشكل مفصل، لكن المندوب السوفيتي وقف موقفاً معارضاً من الاقتراحين<sup>(٤)</sup>. وإزاء هذا الاختلاف أُحيلت القضية برمتها إلى مجلس وزراء الخارجية.

استلم مجلس وزراء الخارجية تقارير وكلاء الوزراء التي استندت إلى تقارير اللجنة الرباعية، وعقد المجلس اجتماعه في ١٣ أيلول ١٩٤٨ لبحث قضية المستعمرات الإيطالية ومن بينها القضية الليبية، وبدأ الخلاف واضحاً بين المجتمعين، وفشلوا في الوصول إلى حلول مجدية، لذا تقرر إحالة القضية إلى الجمعية العامة في ١٥ أيلول من السنة نفسها<sup>(٥)</sup>.

(١) مصطفى أحمد بن حليم، ليبيا : انبعاث أمة.. وسقوط دولة، منشورات دار الجمل (ألمانيا، ٢٠٠٣)، ص ٢٠٥.

(٢) زيادة، المصدر السابق، ص ١٦٦-١٦٧.

(٣) بروشين، المصدر السابق، ص ٢٧٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٧٥.

(٥) زيادة، المصدر السابق، ص ١٦٧.

عُرِضَت قضية المستعمرات الإيطالية على الجمعية العامة لأول مرة في نيسان ١٩٤٩، وتم طرح القضية الليبية في اليوم السادس من الشهر نفسه<sup>(١)</sup>، ومن الجدير بالذكر، أن القضية الليبية تمت مناقشتها بشكل مستفيض من قبل أطراف متعددة قبل إحالتها إلى الجمعية العامة وقبل إصدار الأخيرة قرارها بشأن ليبيا، وأصبح الموقف الليبي قوياً، ولا سيما بعد أن تقاربت وجهات النظر بين الأحزاب والجماعات الليبية، فضلاً عن تبني الجامعة العربية القضية منذ سنة ١٩٤٦<sup>(٢)</sup>، إلى جانب وقوف عدد من الدول الأخرى إلى صف الداعين إلى استقلال ليبيا في المحافل الدولية. ومن بينها تركيا التي كان مندوبها عدنان كورال (Adnan Kural) عضواً في اللجنة التفويضية التي تشكلت لإيجاد حلول لقضية المستعمرات الإيطالية<sup>(٣)</sup>، وتكون القضية بذلك قد اختمرت تماماً قبل انعقاد القسم الثاني من الدورة الثالثة من اجتماع الجمعية العامة في باريس، وأعدت الأطراف المختلفة أوراقها، لا سيما بريطانيا التي أعدت مشروعاً بالاتفاق مع إيطاليا عرف بمشروع ( بينفن - سفورزا ) في أيار ١٩٤٩، وأكد المشروع على وضع الأقاليم الليبية الثلاثة تحت حماية كل من بريطانيا وإيطاليا وفرنسا وبوصاية دولية مكونة من الولايات المتحدة الأمريكية وممثلين عن بعض الدول العربية فضلاً عن الدول الثلاث<sup>(٤)</sup>.

عقدت الجمعية العامة اجتماعها في تشرين الثاني ١٩٤٩، في جو يسوده التفاؤل، لا سيما بعد اتفاق الليبيين على رفض التقسيم والوصاية، فضلاً عن الموقف المعارض للدول الآسيوية والإفريقية من تقسيم ليبيا وفرض الحماية عليها،

---

(١) Husnu Mahli , Turk – Libya ilişkileri : 20 yıllık ilişkilerin karşılıklı ekonomik Gelismelere katkisi , doktora tezi, ( Istanbul universitesi , sosyal bilimler enstitusu , 1990) , S 73.

(٢) شوقي عطالله الجمل، المغرب العربي الكبير (من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر) ليبيا - تونس - الجزائر- المغرب الأقصى (مراكش)، ط ٢، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات (القاهرة، ١٩٩٧)، ص ٤٥٣-٤٥٤.

(٣) Orhan Kologlu , "Turkish- Libyan relations (1945-1993) " , Turkish review of Middle East studies , Annual 1993 , No 7 , Istanbul , 1993 , P. 138.

(٤) نبيل عكيد محمود المظفري، العلاقات الليبية التركية ١٩٦٩-١٩٨٩ دراسة سياسية - اقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع (عمان، ٢٠١٠)، ص ٥٠.

وإعلانها عن دعمها لاستقلال ليبيا<sup>(١)</sup>، وهنا وقفت تركيا بقوة مع الداعين للاستقلال، رافضة لأي شكل من أشكال الوصاية والحماية، فقد عبرت تركيا عبر ممثلها في الجمعية العامة عدنان كورال دعمها الكامل للاستقلال، وأكد كورال أن بلاده تتابع باهتمام بالغ التطور السياسي الحاصل في "هذه البقعة من الوطن"، وعندما يكون الأمر متعلقاً بآمال الشعب الليبي القومية، فإن ذلك مدعاة الفخر والسرور لدى بلاده<sup>(٢)</sup>.

لم يلقَ المشروع البريطاني الإيطالي قبولاً عند أغلب أعضاء الجمعية، مما أدى إلى رفضه، وبات الإعلان عن قرار الاستقلال وشيكاً<sup>(٣)</sup>، بفضل جهود المؤيدين من الدول لاستقلال ليبيا، فقد انتقد ممثل تركيا بشدة استمرار الاحتلال العسكري الغربي لليبيا، وأكد كورال أن بلاده باعتبارها إحدى بلدان البحر الأبيض المتوسط معنية بشكل مباشر بالتطورات السياسية في المنطقة، وأنها ترفض رفضاً باتاً ادعاء بريطانيا بأن ليبيا لم تصل إلى حد النضوج السياسي لمنحها الاستقلال وإدارة نفسها بنفسها، وأن هذا الادعاء يتناقض مع الحقائق. مؤكداً أن الليبيين بإمكانهم إدارة أنفسهم، وأن لديهم تجارب إدارية جيدة في ظل الدولة العثمانية، إذ اشترك عدد كبير منهم في الإدارة أيام الدولة العثمانية سواء في ليبيا أو في مناطق أخرى من الدولة، وقد المحّ في الوقت عينه استعداد بلاده لتقديم المساعدة لليبيين في مختلف المجالات<sup>(٤)</sup>.

استمرت مناقشات قضية استقلال ليبيا في أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة حتى ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩، وقد رجحت كفة المنادين بالاستقلال على كفة الدول المنادية بفرض الحماية<sup>(٥)</sup>، ونادت تركيا بضرورة منح الاستقلال لليبيا في اقرب فرصة ممكنة بعد منحها دورة انتقالية بسيطة تساعد في الاستقلال<sup>(٦)</sup>، وعلى الجمعية العامة أن لا تعد نفسها صاحبة السلطة في اتخاذ

---

(١) زيادة، المصدر السابق، ص ١٦٩.

(٢) Mahli , adi gecen eser , S. 73.

(٣) خدوري، المصدر السابق، ص ١٥٩-١٦٠.

(٤) Kologlu , op.cit , p. 139.

(٥) خدوري، المصدر السابق، ص ١٦٠.

(٦) Mahli , adi gecen eser , S. 73.

القرار بشأن ليبيا دون الرجوع إلى أبناء البلاد<sup>(١)</sup>، وأكد ممثل تركيا على ضرورة ترك مسألة شكل الدولة ونوع الحكم فيها إلى الشعب الليبي دون غيرهم<sup>(٢)</sup>. لم يكن موقف الرأي العام التركي يختلف عن الموقف الرسمي التركي في دعم ليبيا، فقد عبرت الصحف التركية منذ سنة ١٩٤٨ عن دعمها لاستقلال ليبيا من خلال افتتاحياتها والمقابلات التي كانت تجريها ونقلها لآراء الشارع التركي، إذ كانت تمتدح وتمجد الصداقة بين الشعبين التركي والليبي وتعبر عن سعادتها لنيل ليبيا الاستقلال<sup>(٣)</sup>. ويبدو أن المندوب التركي في الجمعية العمومية قد ذهب إلى أبعد من مسألة الصداقة بين الشعبين، إذ كان يتحدث عن ليبيا كأنما يتحدث عن وطنه. ومع ذلك فإن تركيا كانت تمتلك رؤية إستراتيجية بعيدة المدى حول ليبيا، وإن دعمها لا ينبع من إيمانها بحق الشعوب في الاستقلال والحرية فقط، بل كانت تريد إبعاد النفوذ السوفيتي عن المنطقة لما له من مخاطر على أمنها القومي، وبالتالي فإنها كانت تريد أن يكون لها دور كبير في هذه المنطقة الحيوية، وقد أكد السكرتير العام في وزارة الخارجية التركية فؤاد جارم، أن بلاده مع استقلال ليبيا، لكنها في الوقت نفسه تعمل وبشتى الوسائل على منع وصول النفوذ السوفيتي إلى ليبيا إذا تعذر تحقيق الاستقلال، كما أكد أن تركيا مستعدة لتقديم العون والمساعدة لليبيا وفق هذه الرؤية<sup>(٤)</sup>.

بعد دراسة قضية الاستقلال من جميع جوانبها، وصلت الجمعية إلى التوصية بمنح ليبيا الاستقلال في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٩، بعد فترة انتقالية لا تتجاوز في كل الأحوال الأول من كانون الثاني ١٩٥٢، وأكدت التوصية أيضاً على تعيين مندوب لهيئة الأمم المتحدة، يساعده مجلس الوصاية مكون من عشرة أعضاء لمساعدة الليبيين في سن دستور للبلاد وإقامة حكومة مستقلة، ويتألف المجلس من ممثلي الأقاليم الليبية الثلاثة وممثل للأقليات فيها، فضلاً عن ممثلين من فرنسا ومصر وإيطاليا وباكستان وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٥)</sup>، وأن

(١) Kologlu , op.cit , p. 139.

(٢) Mahli , adi gegen eser , S. 73.

(٣) Kologlu , op.cit , p. 140.

(٤) سيامند كريم محمود، تركيا والقضايا العربية ١٩٤٥-١٩٦٧، رسالة ماجستير (معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، ٢٠٠٤)، ص ٨٧-٨٨.

(٥) الجمل، المصدر السابق، ص ٤٥٤-٤٥٥.



يقدم مندوب هيئة الأمم المتحدة بالتعاون مع مجلس الوصاية تقريراً عن التطور الحاصل في ليبيا إلى الجمعية العمومية<sup>(١)</sup>. وقد صوت ممثلو (٤٨) دولة لصالح الاستقلال، في حين صوتت دولة واحدة ضدها وهي إثيوبيا، كما امتنعت (٩) دول عن التصويت من بينها الاتحاد السوفيتي وفرنسا<sup>(٢)</sup>، وكانت تركيا في مقدمة الدول التي صوتت لصالح استقلال ليبيا<sup>(٣)</sup>.

عينت الجمعية العمومية الدكتور ادريان بلت (Adrian Pelt) الهولندي الجنسية مندوباً لها في ليبيا<sup>(٤)</sup>، وقد وصل بلت إلى ليبيا في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٠، إلا أنه واجه صعوبات جمة، أهمها الاختلاف في الرؤى بين المندوب والممثلين في مجلس الوصاية وكذلك الخلافات بين ممثلي الأقاليم الليبية<sup>(٥)</sup>، ولكن في النهاية تم تجاوز تلك الاختلافات بعد أن تمكنت الجمعية الوطنية الليبية من وضع دستور للبلاد في ٧ تشرين الثاني ١٩٥١<sup>(٦)</sup>، الذي رسم شكل الدولة ونظام ونظام الحكم فيها، وتضمن الدستور (٢١٣) مادة، وتم تحديد يوم ٢٤ كانون الأول ١٩٥١، يوماً لإعلان الاستقلال<sup>(٧)</sup>.

أصدرت بريطانيا أمراً ملكياً في ٤ كانون الأول ١٩٥١ بإنهاء الإدارة البريطانية في ليبيا، ووافقت على تسليم السلطات الإدارية إلى سكان البلاد، كما أصدرت فرنسا مرسوماً جمهورياً بإنهاء إدارتها في فزان<sup>(٨)</sup>، وفي اليوم المحدد

(١) بن حليم، ليبيا: انبعاث أمة.. وسقوط دولة، ص ٢٠٥.

(٢) John Wright, Libya : A modern history , crom helm , (London , n. d ) , p. 58-59.

(٣) Mahli , adi gecen eser , S. 73.

(٤) Wright , op.cit , p. 59.

(٥) للمزيد من التفاصيل حول كيفية تجاوز الخلافات ينظر: زيادة، المصدر السابق، ص ١٦٣-١٧٠ “  
المجلد، المصدر السابق، ص ٤٥٥-٤٥٦.

(٦) قامت بصياغة الدستور الليبي لجنة انبثقت عن الجمعية الوطنية الليبية وكانت تتألف من (١٨) عضواً، وقد عينت اللجنة مجموعات عمل مؤلفة من ستة أشخاص بينها عضوين من كل اقليم. للتفاصيل حول الآليات المتخذة وكيفية سن الدستور الليبي. ينظر: ايريك أمار فوللي دي كاندول، ملك إدريس عاهل ليبيا : حياته وعصره، كتاب منشور على موقع الاتحاد الدستوري الليبي (<http://www.libyanconstitutionalunion.net>)، ص ١١٥-١١٩.

(٧) بن حليم، ليبيا: انبعاث أمة.. وسقوط دولة، ص ٢١٢.

(٨) زيادة، المصدر السابق، ص ١٨٣-١٨٤.

لإعلان الاستقلال، أعلن الملك إدريس السنوسي عن قيام الدولة الليبية تحت اسم المملكة الليبية المتحدة<sup>(١)</sup>.

لم يكن الإعلان عن استقلال ليبيا أمراً سهلاً، بل إنه جاء نتيجة لمخاض عسير، بسبب اختلاف التوجهات والرؤى على الصعيدين الداخلي والخارجي، لكن الليبيين أعلنوا عن استقلالهم في نهاية المطاف بمساعدة منظمة الأمم المتحدة والدول الصديقة، إلا أن الصعوبات لم تنته بإعلان الاستقلال، إذ إن المحافظة على الاستقلال وصيانتها كانت أصعب بكثير من الاستقلال نفسه بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي كانت البلاد تعيشها، ولعل ما قاله الملك إدريس السنوسي بعد إعلان الاستقلال دليل على ما نوهنا إليه، فقد قال "أن المحافظة على الاستقلال أصعب من نياله"<sup>(٢)</sup>. إذ كانت البلاد غير قادرة على النهوض بالاعتماد على مقدراتها الذاتية، وكان لابد من أن تمتد يدها إلى الدول الحليفة والصديقة لمساعدتها في بناء الدولة، ولا مجال للشك هنا، أن المساعدات ستكون على حساب سيادتها واستقلالها. إذن يمكن القول أن ليبيا كانت بحاجة إلى تمويل ميزانيتها وإلى الاستشارة لبناء مؤسسات الدولة وكذلك فإنها بحاجة إلى الاستثمارات الخارجية، فضلاً عن حاجتها إلى المؤسسات التعليمية والصحية والمشاريع الزراعية والصناعية، بل إن ليبيا كانت بحاجة إلى أشخاص قادرين على إدارة البلاد ويمتازون بقدرتهم على بناء علاقات دولية للحصول على الدعم والتمويل في كافة المجالات لبناء الدولة. وتركيا كانت نصب أعين الساسة الليبيين ومطالبتها للمساعدة في بناء ليبيا، لما لهما من روافد تاريخية وعلاقات ودية.

(١) دي كاندول، المصدر السابق، ص ١١٧ "بن حليم، ليبيا: انبعث أمة.. وسقوط دولة، ص ٢١٢-٢١٤.

(٢) بن حليم، ليبيا: انبعث أمة.. وسقوط دولة، ص ٢٢٧.

## صلى استقلال ليبيا فى تركيا موقف حكومة الحزب الديمقراطي\* من الاستقلال

استمرت حكومات الحزب الديمقراطي فى دعم استقلال ليبيا بعد تسلّم الحزب لمقاليده الحكم فى تركيا سنة ١٩٥٠، بعد سنوات طويلة من حكم حزب الشعب الجمهوري<sup>(\*)</sup>، بل إن الموقف التركي أصبح أكثر قوة من قبل، ولاسيما فى هذه المرحلة، إذ أبدت استعدادها لدعم الاستقلال الليبي اقتصاديا واجتماعيا، بعد أن كان دعمها يقتصر على الجانب السياسي فيما سبق، كما أعلنت عن استعدادها لتقديم المساعدات اللازمة لهذه الدولة الفتية فى كافة المجالات لبناء مؤسسات الدولة ومرافقها. فقد بادرت الحكومة التركية برئاسة عدنان مندريس إلى إرسال برقية إلى رئيس الحكومة الليبية محمود المنتصر (٢٤ كانون الأول ١٩٥١ - ١٨ شباط ١٩٥٤) تضمنت الاعتراف الرسمي بالدولة الليبية وبملكها إدريس السنوسي (١٩٥١-١٩٦٩)<sup>(١)</sup>. كما أرسل رئيس الجمهورية التركية جلال بايار برقية تهنئة بالمناسبة نفسها إلى الملك الليبي وشعبه، كما بادر وزير الخارجية التركية إلى إرسال برقية تهنئة بالمناسبة إلى وزير الخارجية الليبي<sup>(٢)</sup>. ويظهر أن تركيا كانت تنظر بعين الرضا والارتياح لاستقلال ليبيا، لاسيما أن

(\*) بعد طرد كل من رفيق كورالتان وعدنان مندريس وفؤاد كوبرلو واستقالة جلال بايار من عضوية حزب الشعب الجمهوري فى ١ كانون الأول ١٩٤٥، بادر الأشخاص الأربعة إلى تشكيل الحزب الديمقراطي فى ٧ كانون الثاني ١٩٤٦. وقد دخل الحزب بقوة فى الانتخابات التي جرت فى سنة ١٩٤٦ وحاز على (٦٥) مقعدا من مجموع (٤٦٥) مقعدا، واستطاع الحزب من تحقيق انتصار كبير فى الانتخابات التي جرت فى ١٤ أيار ١٩٥٠ إذ فازت بأغلبية مقاعد المجلس الوطني، فقد حصل على (٤٠٨) مقاعد فى البرلمان الجديد، وتمكن بسهولة من تشكيل الحكومة برئاسة عدنان مندريس، واستمر الحزب الديمقراطي فى حكم البلاد حتى الانقلاب الذي قام به الجيش التركي فى ٢٧ أيار ١٩٦٠. للتفاصيل ينظر: فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داود الواسطي وحسني حميد الدوري، بيت الحكمة (بغداد، ٢٠٠٠)، ص ٢٣٢-٢٥٥.

(\*\*) أسس مصطفى كمال أتاتورك وزملاءه أول حزب سياسي بعد قيام الجمهورية التركية فى سنة ١٩٢٣، وقد أعلن عن تأسيسه رسمياً فى ٩ آب ١٩٢٣، وأصبح أتاتورك رئيساً له، واستمر فى حكم البلاد حتى سنة ١٩٥٠، عندما تمكن الحزب الديمقراطي من الفوز فى الانتخابات التي جرت فى سنة ١٩٥٠. أحمد، المصدر السابق، ص ١٢٤ وما بعدها.

(١) محمود، المصدر السابق، ص ٩٠.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٢٧٤٠، تقرير السفارة العراقية فى أنقرة، فى وثيقة رقم ٨٦، ص ١٦٦.

الأخيرة كانت تكن لتركيا كل الود، وقد اختار الشعب الليبي الرمز نفسه الموجود في العلم التركي شعارا لعلمهم الجديد، مما يدل على عمق العلاقات التي تربط بين الشعبين، لاسيما أن تركيا كانت لسنين طويلة مركزاً للخلافة الإسلامية، مما زاد من الاهتمام التركي بالقضية الليبية<sup>(١)</sup>. كما تلقى الشعب التركي نبأ الاستقلال بفرح بالغ، وخرجت التظاهرات السلمية تجوب شوارع بعض المدن التركية، تعبيراً عن تضامنها مع الشعب الليبي ومشاركتهم أفراحهم بمناسبة الاستقلال<sup>(٢)</sup>.

لقد اهتمت الصحف التركية بالقضية الليبية، ونشرت أخبار استقلالها في عناوينها الرئيسية، مذيلة ذلك بمقالات وتعليقات ودية متمنية التوفيق لهذه الدولة الناشئة، كما أن صحيفة جمهوريت (الجمهورية) بادرت إلى إرسال احد محرريها إلى ليبيا لتغطية هذا الحدث، ومشاركتهم لأبناء البلاد مناسبتهم<sup>(٣)</sup>. فقد نشرت الجريدة المذكورة تصريحاً لرئيس الحكومة الليبية محمود المنتصر جاء فيه "نحن مرتبطون بروابط أخوية مع تركيا، وإننا لن ننسى العلاقة التي أظهرتها تركيا عندما أخذنا الاستقلال، وتركيا التي عشنا معها عصوراً طويلة نكن لها (حبة) وان ليبيا تطلب المساعدة الأخوية عندما تباشر بوضع أسس تشكيلاتها، كما اننا نطلب المختصين"<sup>(٤)</sup>، كما نقلت إحدى الصحف التركية الأخرى مشاعر الأتراك تجاه الليبيين بالقول "يعطينا هذا - استقلال ليبيا - سروراً كبيراً ومتعة في مشاهدة الشجعان وإخواننا في الدين وكنا قد عشنا سوية قرابة أربعة قرون وارقنا الدماء سوية وها نحن أحرار ومستقلين، نحن نرغب بكل جوارحنا في أن نرى دولة إسلامية جديدة تعيش بنجاح إلى الأبد"<sup>(٥)</sup>، كما عبر طلبة جامعة استانبول عن فرحتهم لاستقلال ليبيا وقدموا التهاني إلى الشعب الليبي "...بينما نقدم المحاباة الصادقة والترحاب من شباب جامعة استانبول إلى شباب ليبيا الأشقاء

(١) Mahli , adi gecen eser , S. 73.

(٢) Kologlu , op.cit , p. 139.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٢٧٤٠، تقرير السفارة العراقية في أنقرة في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٢، وثيقة رقم ٨٦، ص ١٦٦.

(٤) مي فاضل مجيد الربيعي، التطورات السياسية في ليبيا ١٩٥١-١٩٦٣، رسالة ماجستير (جامعة بغداد، كلية التربية - ابن رشد، ٢٠٠٠)، ص ٢١٦.

(٥) Kologlu , op.cit , p. 140.

الذين حصلوا على الاستقلال، فإننا نرغب برؤية أيام سعيدة من السلام والهدوء" <sup>(١)</sup>.

كانت الصحف التركية مع فرحتها بالاستقلال، تخشى على ليبيا من وقوعها تحت سيطرة الدول الكبرى، لأن ليبيا لا تمتلك موارد مالية ولا خبرة إدارية كافية لتعتمد عليها، لذلك فإنها نوهت إلى احتمالية وقوع البلاد تحت نفوذ الدول الكبرى، ونوهت أيضاً إلى إمكانية إدخال ليبيا إلى جامعة الدول العربية لتكون أول دولة عربية تنضم إليها بعد تأسيسها في آذار سنة ١٩٤٥، وتقوم الجامعة بمساعدتها في المجالات المختلفة <sup>(٢)</sup>، لتفادي وقوعها تحت سيطرة الدول الكبرى في العالم. وقد أعربت الصحف التركية عن قلقها حيال ذلك. فقد أشارت صحيفة (جمهوريت) في إحدى مقالاتها الافتتاحية بقلم أحد محرريها أن "ليبيا هي أول دولة تقوم بفضل الأمم المتحدة. قلقي البالغ والمخلص هو ليس فقط على ميلاد تلك الدولة الذي منح من قبل الأمم المتحدة ولكن أيضاً أرغب أن نرى ليبيا تنهض وترعى وتوصل إلى حالة النضوج والاكتمال بواسطة المنظمة نفسها"، كما أعربت الصحيفة عن خشيتها من وقوع البلاد تحت سيطرة وإدارة السفير البريطاني فيها، الذي بدا واضحاً دوره في إدارة البلاد منذ الأسابيع الأولى لميلاد ليبيا، ويبدو أن مضمون المقالة كانت مطابقاً مع رؤية بعض القيادات الليبية التي طالبت باستقلال حقيقي، ورفضهم للمعونات البريطانية مثل بشير السعداوي زعيم حزب المؤتمر الوطني <sup>(٣)</sup>.

كان بناء مؤسسات الدولة في ليبيا بحاجة إلى سياسيين واختصاصيين ذوي خبرة، كما انه بحاجة ماسة إلى الأموال الكافية لذلك، ولم يكن أمام ليبيا إلا الاستعانة بالدول الأخرى، وكذلك الاستعانة بالليبيين الذين قضوا فترة طويلة من حياتهم في الخارج إبان الاحتلال الإيطالي وبعده، وقد ساهم هؤلاء بشكل كبير في إدارة المؤسسات الحكومية بفضل الخبرة التي اكتسبوها في البلدان التي كانوا يقيمون فيها. كما كان لهم دور واضح في إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية مع تلك الدول. وكانت تركيا إحدى الدول المهمة التي استقبلت الليبيين في تلك

<sup>(١)</sup> Ibid , p. 140-141.

<sup>(٢)</sup> محمود، المصدر السابق، ص ٩٠.

<sup>(٣)</sup> Kologlu , op.cit , p. 140.

الفترة، وعملوا في مؤسسات الدولة التركية لسنوات طويلة<sup>(١)</sup>، وتكون تركيا بذلك قد ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في بناء مؤسسات الدولة الليبية عن طريق احتضانها لليبيين أثناء الاحتلال الإيطالي وعملهم في مؤسساتها ثم عودتهم إلى ليبيا بعد الاستقلال والمشاركة الفعالة في بناء مؤسسات البلاد. شكل الليبيون أول حكومة وطنية مؤقتة في ٥ آذار ١٩٥١، قبل إعلان الاستقلال لإدارة البلاد خلال الفترة الانتقالية، ولتهيئة مستلزمات الاستقلال، وقد ضمت الحكومة عدد من الشخصيات المهمة عمل بعضهم في مؤسسات الدول الأخرى وتم استدعائهم للمساهمة في بناء الدولة<sup>(٢)</sup>، وكان هناك عدد من الشخصيات التي عملت في مؤسسات الدولة التركية، ثم عادوا إلى ليبيا ليسهموا في بنائها كوزراء وسفراء وقادة عسكريين ومستشارين خلال العهد الملكي، ومنهم سعد الله قول اوغلو وعمر بتيشالي وحفطي بتني<sup>(٣)</sup>، وعبد السلام البوصيري الذي شغل منصب وزير الخارجية في حكومة مصطفى بن حليم (١٢ نيسان ١٩٥٤ - ٢٣ أيار ١٩٥٧)، وقد عمل البوصيري مدة من الزمن في القسم العربي في إذاعة أنقرة<sup>(٤)</sup>، كما خدم (٢٢) سنة كمستشار قانوني في وزارة الخارجية التركية<sup>(٥)</sup>، وقد تم استدعاؤه إلى ليبيا بموافقة الحكومة التركية<sup>(٦)</sup>، وقد شغل البوصيري مناصب مهمة في الدولة الليبية، منها رئيس الديوان الملكي ونائب الملك وسفير ليبيا في بريطانيا<sup>(٧)</sup>.

(١) Ahmet Kavay , " Türkiye – Libya ilişkileri " , stratejik ongoru ,sayi (6) , 10 yti , Ankara , 2005 , S. 49.

(٢) الربيعي، المصدر السابق، ص ٤١-٤٢.

(٣) Kavay , adi gecen eser , S. 50.

(٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٢٧٤٢، تقرير السفارة العراقية في أنقرة في ٢٨ حزيران ١٩٥٤، وثيقة رقم ٨، ص ٣٧.

(٥) Kavay , adi gecen eser , S. 50.

(٦) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٧٤٢، تقرير السفارة العراقية في أنقرة في ٢٨ حزيران ١٩٥٤، وثيقة رقم ٨، ص ٣٧.

(٧) Kavay , adi gecen eser , S. 50.

## العلاقات الدبلوماسية

يعود قيام العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين تركيا وليبيا إلى سنة ١٩٥٣، فقد طالبت تركيا في هذا التاريخ الحكومة الليبية ببناء علاقات دبلوماسية بينهما، وقد لقي هذا الطلب ترحاباً كبيراً من قبل الحكومة الليبية، وتم افتتاح أول مفوضية تركية في مدينة بنغازي، وعينت الحكومة التركية جلال توفيق قره صابان وزيراً مفوضاً لها في ليبيا، وبأشر قره صابان عمله في أيلول ١٩٥٣، والتقى قره صابان لدى مباشرته بعمله بالملك إدريس السنوسي وسلمه رسالة من رئيس الجمهورية التركية جلال بايار، أكدت الرسالة على استعداد تركيا لتقديم المساعدات الفنية والخبراء والاختصاصيين الذين تحتاجهم ليبيا في بناء مؤسساتها<sup>(١)</sup>، كما قامت الحكومة الليبية بتعيين علي اسعد الجربي وزيراً مفوضاً لها في أنقرة<sup>(٢)</sup>.

كانت تركيا من الدول السبّاقة في رفع درجة تمثيلها الدبلوماسي في ليبيا إلى مستوى السفارة، على الرغم من أن حجم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية بين البلدين لم يكن قد وصل إلى مرحلة تستوجب فتح سفارة، فقد كانت تركيا تريد أن تلعب دوراً رسمياً كبيراً في هذه المنطقة لأسباب عديدة منها ترتبط بعمق العلاقات بين الشعبين الليبي والتركي، وكذلك لما لهذه المنطقة من أهمية إستراتيجية على صعيد الأمن القومي التركي، ويتبين ذلك من سياق تحليلاتنا في ثنايا هذا البحث.

في نهاية سنة ١٩٥٤ صدر بلاغ رسمي من وزارة الخارجية الليبية جاء فيه "نظراً لعلاقات الصداقة التقليدية القائمة بين المملكة الليبية المتحدة والجمهورية التركية وتعزيزاً لروح التعاون للمصلحة المشتركة بينهما، اتفقت الحكومة الليبية والحكومة التركية على رفع تمثليتهما إلى درجة سفارة اعتباراً من اليوم الموافق ١١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٤". وقد وافقت الحكومة التركية على أن يكون الوزير المفوض الليبي علي اسعد الجربي أول سفير ليبي لديها، كما وافقت

(١) الربيعي، المصدر السابق، ص ٢١٧.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٢٧٤٢، تقرير السفارة العراقية في أنقرة في، وثيقة رقم ١٧، ص ٩٢.

الحكومة الليبية على تعيين الوزير المفوض التركي قره صابان أول سفير تركي لديها<sup>(١)</sup>.

قام المسؤولون في البلدين بتبادل الزيارات الرسمية وعلى مستويات عالية، ومن الملفت للنظر، أن الزيارات التي قام المسؤولون الليبيون بها إلى تركيا أكثر منها إلى البلدان العربية، مما يدل على متانة العلاقات التي تربط بينهما. لقد كان من المقرر أن يقوم الملك الليبي إدريس السنوسي بزيارة إلى تركيا في حزيران ١٩٥٤ بناءً على دعوة رسمية من رئيس الجمهورية التركية، لكن وعكة صحية منعتة من ذلك، لذا قام رئيس الوزراء مصطفى أحمد بن حليم بالزيارة نيابة عن الملك في ٢١ حزيران<sup>(٢)</sup>، ومن الجدير بالذكر أن بن حليم لم يشر في مذكراته أن تلك الزيارة جاءت بالنيابة عن الملك، بل بناءً على رغبة منه لزيارة تركيا لتقوية العلاقات بين البلدين، إذ ذكر بأنه "وبمجرد أن أشعرت رئيس الوزراء التركي "عدنان مندريس" برغبتني بزيارته بادر بتوجيه دعوة ودية حارة إليّ لزيارة أنقرة، ولبيت الدعوة ومعني وفد كبير مكون من الوزراء العنيزي والبوصيري والجربي وعدد كبير من المختصين"<sup>(٣)</sup>، ومن المفيد هنا أن نوضح أن الزيارة كانت نيابة عن الملك، إذ جاءت بدعوة من رئيس الجمهورية التركية إلى الملك السنوسي، إلا أن المرض منعه من القيام بها، ويظهر ذلك جلياً في خطاب الشكر الذي قدمه بن حليم إلى رئيس الحكومة التركية وأعضائها أثناء الحفلة التي أقامها رئيس الحكومة التركية على شرف الوفد الليبي، فقد قال بن حليم "أن الاستقبال الحار الذي أظهرتموه لإخواني ولي ما هو إلا دليل على الصداقة والإخوة التي تكنها تركيا لليبيا واني باسم ملكي وحكومتي أقدم أخلص الشكر. لشرف عظيم بان اعرض للأمة التركية إحساسات ملكي وتقديره للدعوة التي تلطف بها رئيس

(١) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٦٩٢، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ١١ كانون الأول ١٩٥٤، وثيقة رقم ٢٢، ص ٥٠.

(٢) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٧٤٢، تقرير السفارة العراقية في أنقرة في ٢٨ حزيران ١٩٥٤، وثيقة رقم ٨، ص ٣٧.

(٣) بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، ص ١٨٥.



جمهوريةكم"<sup>(١)</sup> كما أن بن حليم أكد في لقاء تلفزيوني أيضاً بأن تلك الزيارة كانت بالنيابة عن الملك إدريس السنوسي<sup>(٢)</sup>.

لقد كان الوفد الليبي يضم عدداً كبيراً من المسؤولين الكبار في الحكومة الليبية، أمثال وزير الخارجية عبدالسلام البوصيري ومستشاره سلمان الجبري ووزير المالية علي نوري العنيزي وعدد من الموظفين من ذوي الاختصاصات المختلفة<sup>(٣)</sup>. وكانت هذه الزيارة مهمة جداً بالنسبة إلى ليبيا لحاجتها إلى الدعم التركي في المجالات المختلفة، والحقيقة أن من غير المجاز أن تعد مثل هذه الزيارة زيارة مجاملة كما جاء على لسان رئيس الوزراء الليبي أثناء حديثه مع السفير العراقي في أنقرة على هامش الحفلة التي أقيمت على شرفه والوفد المرافق له، كما أنه أيضاً أكد في سياق حديثه أن زيارته جاءت نيابة عن ملك ليبيا كما أسلفنا، فقد قال السفير العراقي في هذا المجال "...وعلمت منه - مصطفى بن حليم - بأن هذه الزيارة كانت نيابة عن جلالة ملك ليبيا وهي زيارة مجاملة لتوثيق علاقات الصداقة والمودة بين القطرين ولغرض التعاون فيما بينهما"<sup>(٤)</sup>.

لقد أمضى الوفد الليبي خمسة أيام في تركيا، زار خلالها ضريح القائد التركي مصطفى كمال أتاتورك، ثم زار الوفد رئيس الجمهورية جلال بايار، وسلمه بن حليم كتاباً خاصاً من الملك إدريس، كما زار الوفد أيضاً رئيس المجلس الوطني الكبير رفيق كورالتان، وزار الوفد في اليوم الأول رئيس الوزراء مندريس في منزله، وكان مندريس قد غاب عن استقبال الوفد الليبي حسب المعتاد في المراسيم الرسمية للزيارات لمرض منعه من ذلك، فأثر الوفد زيارته في المنزل، وزار الوفد أيضاً ديوان وزارة الخارجية - كان البوصيري قد أمضى سنوات عدة فيه خلال إقامته في تركيا - وقد أشاد بن حليم بالدور الرائد الذي لعبه جلال قره صابان وكذلك علي اسعد الجبري في تطوير العلاقة بين البلدين، إذ قال "أن

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٢٧٤٢، تقرير السفارة العراقية في أنقرة في ٢٨ حزيران ١٩٥٤، وثيقة رقم ٨، ص ٣٧.

(٢) الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، قناة الجزيرة الفضائية، برنامج شاهد على العصر (لقاء مع رئيس وزراء ليبيا الأسبق مصطفى بن حليم)، <http://www.aljazeera.net>.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٢٧٤٢، تقرير السفارة العراقية في أنقرة في ٢٨ حزيران ١٩٥٤، وثيقة رقم ٨، ص ٣٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٩.

التعاون مع تركيا قد تحققت بالمساعي الفذة لشخصية قره صابان... وان علي الجربي الذي يحمل في عروقه الدم الليبي هو مثقف بالثقافة التركية وسيكون أحسن ترجمان لليبيا في تركيا"<sup>(١)</sup>. لقد كان المسؤولون الأتراك سعداء بهذه الزيارة التي تحمل في ثناياها بعداً أخوياً صادقاً، وكانوا يأملون إبقاء هذه المنطقة بعيداً عن نفوذ الاتحاد السوفيتي الذي بدأ يتغلغل إلى المنطقة رويداً رويداً، لذا فان الترحيب التركي بالوفد الليبي كان في أعلى مستوياته، وجعلوا من العلاقات التاريخية خير مدخل لتوثيق تلك العلاقات، فقد قال نائب رئيس الوزراء التركي أثناء ترحيبه بالوفد الليبي "إنني أحييكم من الصميم تحية تليق بالإخوة وان زيارتكم قد سبب لنا شرفاً عظيماً. إن أهم عامل أوجب (زاد) سرورنا بكم هو كونكم من أولاد ليبيا (المختارون). إن بلادنا منذ القدم مرتبطة معكم بروابط الإخوة ولقد أهدرنا دماءنا سوية في ساحات الحروب وكنا أصدقاء في أيام المحن ولن (لم) نزل كذلك. كما توجد عندكم وعندنا كثيراً من العوائل التي تحتفظ بهذه الذكريات. وان الملك السنوسي يشغل محلاً مختاراً في قلب كل تركي... وان قلوبنا كانت معكم وإننا سنساعدكم بجميع إمكانياتنا لنهضة بلادكم. إذ إن لإخواننا الليبيين حصة كبيرة بتكوين تاريخ تركيا. وان التعاون التركي الليبي سيكون من وسائل الخير للبلاد الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط. إننا نتمنى من صميم قلوبنا رفاه وسعادة ليبيا وان نرى دائماً ثمار هذا التعاون الليبي التركي"<sup>(٢)</sup>.

كانت هذه الزيارة تهدف إلى توثيق العلاقات بين البلدين وحصول ليبيا على المساعدات الاقتصادية والعسكرية والخبرة الفنية في المجالات المختلفة، والاستفادة من التجربة التركية في بناء الدولة<sup>(٣)</sup>، ولا يمكن اعتبار مثل هذه الزيارة زيارة مجاملة كما أشار إلى ذلك ابن حليم، لأنها لم تكن رد لزيارة قام بها مسؤول تركي بمستوى رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، فضلاً عن ذلك فان هذه الزيارة قد فتحت أفقا رحبة لتوثيق العلاقات، وزيادة المساعدات التركية لهذه

(١) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٨-٣٩.

الدولة الناشئة. وسنتحدث عن ثمار هذه الزيارة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية في الصفحات اللاحقة من هذه الدراسة.

لم يكن هدف الزيارة يتلخص في الحصول على الدعم الاقتصادي والعسكري والاجتماعي فقط، بل أن ليبيا كانت تسعى للحصول على الدعم السياسي والمساندة على صعيد علاقات ليبيا الخارجية، لما لتركيا من تأثير على الصعيد الدولي ولاسيما انها تتمتع بعلاقات متميزة مع الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية<sup>(١)</sup>. فقد أعطت تلك الزيارة دفعة قوية للعلاقات الليبية التركية، وفتحت أبواب التعاون والدعم على مصراعيها، وحققت نتائج ملموسة على ارض الواقع<sup>(٢)</sup>. وتركت أثراً طيباً في نفس ملك وشعب ليبيا، إذ أعرب الملك الليبي أثناء افتتاحه مجلس الأمة في ٩ كانون الأول ١٩٥٤، عن امتنانه لحكومة وشعب تركيا لما أبدته من دعم ومساندة لليبيا وما تبديه من دور في توطيد العلاقات التاريخية بين البلدين مؤكداً بان ذلك تجلّى بوضوح "في الدعوة الكريمة التي وجهت إلينا من قبل فخامة رئيس الجمهورية التركية وفي حفاوة حكومة تركيا وشعبها بوفودنا الرسمية التي قامت بزيارة البلاد التركية"<sup>(٣)</sup>.

إن الظروف التي كانت ليبيا تمر بها وراء مطالبة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة المجتمع الدولي بالاستمرار في تقديم المساعدات لليبيا، كما أوصى مندوب الأمم المتحدة في ليبيا بيلت بناءً على نصيحة من عدد من الخبراء ببناء مؤسسات لتشغيل الأموال التي تحصل عليها ليبيا من المساعدات الخارجية بهدف استثمارها في المشاريع التي ستأتي بموارد جديدة للبلاد<sup>(٤)</sup>. ومن البديهي لدولة في مثل حالة ليبيا، أن تطلب المساعدة من الدول الأجنبية بما فيها الدول العربية، وما لاشك فيه أن تلك المساعدة لا تأتي دون ثمن، وثن ذلك دون ريب سيكون على حساب سيادتها واستقلالها، ولم يكن لقادة ليبيا خيار بديل في ذلك الوقت الصعب من حياة الدولة، لذلك أقدمت

(١) الربيعي، المصدر السابق، ص ٢١٧.

(٢) محمود، المصدر السابق، ص ٩٠-٩١ "الربيعي، المصدر السابق، ص ٢١٧.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٢٦٩٢، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ١١ كانون الأول ١٩٥٤، وثيقة رقم ٢٢، ص ٤٨.

(٤) الربيعي، المصدر السابق، ص ٦٠.

ليبيا على توقيع عدد من المعاهدات مع الدول الأجنبية، كوسيلة لتمويل ميزانية الدولة<sup>(١)</sup>، ومن المؤكد أن يكون لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية الدور الأكبر في الحصول على الامتيازات في ليبيا، كما أنهما ستكونان من الدول التي تحتفظ لنفسها بمساحة واسعة من العلاقات مع ليبيا، كما أنهما ستكونان من أكبر الدول في مجال تمويل ليبيا ومشاريعها الاستثمارية.

لقد تم تأسيس وكالة التنمية والاستقرار الليبية في ٦ آذار ١٩٥٢، بمساعدة عدد من الدول الأجنبية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الهدف منها تنشيط التنمية في ليبيا اقتصادياً واجتماعياً عن طريق تمويل وتنفيذ مشاريع المساعدة الفنية وتنمية موارد ليبيا وإيجاد خزين استراتيجي من المواد الغذائية وتنشيط التجارة وإدامة التوازن بين ميزان المدفوعات، وقد تم تمويل هذه الوكالة عن طريق المساعدات المقدمة إلى ليبيا من قبل الدول الأجنبية<sup>(٢)</sup>، إذ ساهمت كل من تركيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا ومصر بمبلغ قدره (١٠) آلاف جنيه إسترليني لكل دولة منها، وكل دولة تمتلك صوتاً واحداً، وتخصص هذه الأموال للحكومة الليبية للإشراف على برنامج المشاريع التنموية للموارد الاقتصادية الليبية<sup>(٣)</sup>.

إن من الإنصاف أن نذكر أن التفكير الليبي في عقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية، كان خياراً صعباً، إلا أن الخيارات الليبية في الوقت نفسه كانت محدودة جداً في علاقاتها الخارجية، وهي كانت تدرك تماماً ماذا تعني تلك المعاهدات، لكنها تدرك أيضاً أنه لا مجال للنهضة والمحافظة على الاستقلال من دون الدخول في مثل هكذا معاهدات، والجدير بالذكر أن الدول العربية، لم يكن بوسعها أن تقدم لليبيا الشيء الكثير، بل أن بعضها دفعت بليبيا إلى أن تترقي في أحضان الدول الغربية، فقد حاولت حكومة محمود المنتصر أن تحصل على مساعدات مالية من مصر لسد العجز في ميزانيتها، إلا أن مصر اشترطت على ليبيا لقاء مساعدة مالية سنوية قدرها مليون جنيه، تعديل الحدود الشرقية لصالح مصر

(١) بن حليم، ليبيا: انبعاث أمة.. وسقوط دولة، ص ٢١٦.

(٢) ظاهر محمد صكر الحسناوي، الولايات المتحدة الأمريكية وحركة التحديث في ليبيا بعد الاستقلال ١٩٥٢-١٩٦٠ (دراسة وثائقية في التطورات الاجتماعية والاقتصادية)، د.م (بغداد، ٢٠٠٧)، ص ٢-١.

(٣) الربيعي، المصدر السابق، ص ٦١.

والتنازل عن واحة الجغبوب وتعيين مستشارين مصريين للإشراف على إنفاق المساعدة المصرية، وقد أدى هذا الشرط إلى رفض العرض المصري والقبول بالعرض البريطاني، إذ أن العرض البريطاني كان أفضل بكثير من العرض المصري الذي يؤدي إلى اقتطاع جزء من الأراضي الليبية لصالح مصر إلى الأبد، وإن المبلغ المالي المقدم اقل بكثير من العرض البريطاني، اشترطت بريطانيا إقامة مؤقتة ولمدة محدودة وتعود السيادة بعدها إلى ليبيا<sup>(١)</sup>. لذلك اختارت ليبيا الدخول في الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول الأجنبية لمعالجة الأوضاع العامة في البلاد.

توصلت الحكومة الليبية إلى عقد معاهدة صداقة مع بريطانيا في ٢٩ تموز ١٩٥٣<sup>(٢)</sup>، وقد أكدت المعاهدة في مادتها السادسة، أن المعاهدة نافذة لمدة عشرين عاماً ما لم تجري حكومتا البلدين أي تعديلات<sup>(٣)</sup>، واستناداً إلى الاتفاقية المالية الملحقه بالمعاهدة، فقد تعهدت بريطانيا بموجب المادة الثانية تقديم مساعدة مالية سنوية للحكومة الليبية اعتباراً من ١ نيسان ١٩٥١، قدرها مليون جنيه إسترليني لمدة خمس سنوات لمنظمات التنمية الليبية، ومبلغ (١,٧٥٠,٠٠٠) جنيه كمساعدة مالية لميزانية الدولة، فضلاً عن مساعدات مالية أخرى حسب حاجة البلاد بالاتفاق مع الحكومة الليبية<sup>(٤)</sup>، كما كانت للمعاهدة اتفاقية عسكرية ملحقه تتيح للانكليز إقامة قواعد عسكرية على الأرض الليبية<sup>(٥)</sup>.

وبعد تولي مصطفى احمد بن حليم رئاسة الحكومة الليبية في ١١ نيسان ١٩٥٤، أضاف ورقة جديدة لسياسة ليبيا الخارجية بإقامة علاقات ثابتة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بعقد اتفاقية معها، الغاية منها الحصول على المساعدات المالية والفنية، والحصول على دعمها السياسي في المحافل الدولية لحل مشكلاتها المعلقة مع فرنسا وإيطاليا والدول المجاورة<sup>(٦)</sup>. إذ أن المساعدات البريطانية تكاد لا تلبي ميزانية الدولة فقط، في حين أن ليبيا بحاجة إلى إقامة

(١) بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، ص ١٥٧-١٥٨.

(٢) هنري أنيس ميخائيل، العلاقات الانجليزية الليبية مع تحليل للمعاهدة الانجليزية الليبية، المطبعة الثقافية (القاهرة، ١٩٧٠)، ص ٢٤٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٤٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٨٥-٣٨٦.

(٥) الربيعي، المصدر السابق، ص ١٦٣-١٧٠ "ميخائيل، المصدر السابق، ص ٣٤٣-٣٨٤.

(٦) السيد عوض عثمان، العلاقات الليبية الأمريكية (١٩٤٠-١٩٩٢)، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر (القاهرة، ١٩٩٤)، ص ٥١.

مشاريع استثمارية ورؤوس أموال كافية لتمويلها، لذلك فإنها كانت ترى في الولايات المتحدة خير معين في ذلك على اعتبارها زعيمة للعالم في ذلك الوقت<sup>(١)</sup>.

يعود التواجد الأمريكي في ليبيا إلى سنة ١٩٤٣، عندما سمحت الحكومة البريطانية للقوات الأمريكية بإنشاء مطار للملاحة الجوية بالقرب من طرابلس، ليكون قاعدة للقوات الأمريكية، وعرفت بقاعدة هويلس<sup>(\*)</sup>، وعندما تشكلت الحكومة الليبية المؤقتة في سنة ١٩٥١ وضعت الأطر العامة مع السلطات الأمريكية لتوقيع اتفاقية لتنظيم وجود تلك القوات على الأراضي الليبية، وتم توقيعها في ٢٤ كانون الأول ١٩٥١، أي في يوم إعلان استقلال ليبيا، وتضمنت الاتفاقية (٢٧) مادة، منحت الولايات المتحدة الأمريكية حق البقاء في قاعدة هويلس الجوية لمدة (٢٠) عاماً، وإعفاء القوات الأمريكية من الرسوم والضرائب، وعدم سريان القانون الليبي على تلك القوات، لقاء مساعدات مالية قدرها مليون دولار تدفعها الحكومة الأمريكية بشكل سنوي للخزينة الليبية<sup>(٢)</sup>، وقد اشترطت الحكومة الليبية سريان مفعول الاتفاقية بمصادقة مجلس الأمة الليبي عليها<sup>(٣)</sup>.

شكل الوجود الأمريكي في ليبيا أهمية بالغة للولايات المتحدة، لذلك عملت ومن خلال وسائل متعددة دعم وجودها، وكذلك ضمان مصادقة مجلس الأمة على الاتفاقية، إذ أسهمت بدرجة كبيرة في تقديم المساعدات المالية والفنية لليبيا بالاستناد إلى المعاهدة الثلاثية الموقعة في لندن في ١٥ حزيران ١٩٥١ بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وكذلك مشروع النقطة الرابعة، وقد نجحت الولايات المتحدة في توقيع اتفاقية للتعاون الفني مع ليبيا في ١١ كانون الثاني

(١) بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، ص ١٥٥.

(\*) تعد قاعدة هويلس من اكبر القواعد العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية خارج أراضيها، وكانت تضم ثلاثة آلاف جندي، وتستخدم القاعدة للتدريبات النصف السنوية والتدريب على إطلاق النار وقذف القنابل، وكان يتدرب فيها نحو (٢١) سرياً من الطائرات التي تقلع من القواعد العسكرية الأمريكية في كل من تركيا وألمانيا الغربية (آنذاك) وبريطانيا واسبانيا. للتفاصيل ينظر : عثمان، المصدر السابق، ص ٥١.

(٢) عثمان، المصدر السابق، ص ٥٠-٥١.

(٣) الربيعي، المصدر السابق، ١٧٨.

١٩٥٢، تعهدت بموجبها الحكومة الأميركية بتقديم الخبرة الفنية التي تحتاجها ليبيا لتطوير إمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية<sup>(١)</sup>.

لم تثنِ المساعدات الأميركية، الحكومة الليبية، طبقاً للاتفاقيات التي اشترنا إليها، من مطالبة الحكومة الأميركية في آب ١٩٥٢ بزيادة المساعدات وتقليص أمد الاتفاقية العسكرية، تمهيداً لعرضها على مجلس الأمة، إلا أن الحكومة الأميركية اعتذرت عن الاستجابة للطلب الليبي ما لم يصادق عليها المجلس، وقد تكررت المطالبات الليبية دون أن تحقق نتائج ملموسة<sup>(٢)</sup>.

استمرت المفاوضات الليبية الأميركية خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٥٤، وكانت أهم النقاط التي تتوقف عندها المفاوضات هي مدى خضوع القوات الأميركية للقوانين الليبية، وقيمة إيجار القاعدة العسكرية<sup>(٣)</sup>، وإزاء التعتن الأميركي، وأمام الحكمة التي كان يتصف بها الملك إدريس السنوسي في تذليل الصعاب، اقترح الملك الاستعانة بتركيا للضغط على الولايات المتحدة الأميركية لحل هذه المسألة، لما بينهما من علاقات متميزة، وقال في هذا الجانب "أن علاقات تركيا قوية وودية مع الولايات المتحدة. وتركيا عضو بارز في حلف الأطلسي تعتمد الولايات المتحدة عليها اعتماداً كبيراً. ثم أن للأتراك خبرة طويلة في التعامل مع أمريكا التي لها قواعد عديدة على التراب التركي، وكذلك فإن نفوذ تركيا كبير في واشنطن"<sup>(٤)</sup>، ومن جانب آخر فإن الملك كان يعتقد بأن تركيا سوف لن ترفض الطلب الليبي في الوساطة بينهم وبين الولايات المتحدة الأميركية، كما أنها سوف تضغط على أميركا لقبول الطلبات الليبية لتعديل الاتفاقية، لما بين البلدين من علاقات تاريخية، وإن الأتراك سيبدلون قصارى جهودهم لحث الأميركيين على التجاوب مع الطلب الليبي، لذلك فقد نصح الملك رئيس وزرائه بالاتصال بالأتراك<sup>(٥)</sup>.

وقد عمل بن حليم بنصيحة الملك، ففي أثناء زيارته لأنقرة في حزيران ١٩٥٤، عرض موضوع قاعدة هويلس على رئيس الحكومة التركية، وأحاطه علماً

(١) الحسناوي، المصدر السابق، ص ١٠-١٥.

(٢) الربيعي، المصدر السابق، ص ١٧٨-١٧٩.

(٣) بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، ص ١٨٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٨٧-١٨٨.

بالمعوقات التي تعيق المفاوضات الليبية الأمريكية، التي تمثلت في قيمة إيجار القاعدة وعدم قبول السلطات الأمريكية بخضوع قواتها للقوانين الليبية، إذ أن الولايات المتحدة ترى أن من غير اللائق أن تدفع أجورا لقواعدها العسكرية خارج أراضيها وهي تدافع عن طريقها عن العالم الحر، وقد بين ابن حليم لمندريس، بأنه يتفهم الرؤية الأمريكية، وإنهم في ليبيا لا يعارضون "تأجير قاعدة الملاحة لأمريكا لمدة خمس عشرة سنة مثلاً لتدافع بها عن العالم الحر، ولكن لكي نكون نحن في ليبيا أعضاء في هذا العالم الحر فلا بد لنا أولاً من أن نحرر أنفسنا من الفقر والجهل والمرض وتختلف قرون عديدة عن ركب الحضارة والتطور، ولذلك فإننا على استعداد لتأجير قاعدة الملاحة للولايات المتحدة لعدد من السنين على أن نستعمل ما نحصل عليه من إيجار مجزي للقاعدة في تنمية الموارد الاقتصادية الوطنية والنهوض بالوطن من كبوته وإخاقه بموكب التقدم الحضاري... إن أجدي طريقة للدفاع عن العالم الحر ضد التغلغل الشيوعي إنما تكمن في القضاء على الفقر والجهل والمرض في العالم الحر خصوصاً تلك الدول التي توفر للولايات المتحدة القواعد العسكرية لذلك الدفاع"<sup>(١)</sup>.

أبدى الأتراك تفهماً كبيراً للموقف الليبي، وأعربوا عن استعدادهم في مساعدة ليبيا قدر المستطاع، ومن الواضح أن الملك الليبي كان محقاً في طلب المساعدة التركية لحل الإشكال مع الولايات المتحدة الأمريكية على قاعدة هويلس، ولا سيما أن هناك جملة من الأمور التي تشكل قوة فاعلة تسهم في حل الإشكال، منها العلاقات التركية الأمريكية وكذلك العلاقات الليبية التركية المتميزة، وكذلك مصلحة تركيا والولايات المتحدة في الحيلولة دون وصول المد الشيوعي إلى ليبيا، ويبدو أن رئيس الحكومة الليبية لعب على هذا الوتر عندما أشار إلى أن الفقر والجهل والمرض أخطر من نفذ يمكن للشيوعية أن تنفذ من خلاله.

كان الأتراك على دراية كبيرة بتفاصيل السياسة الأمريكية، وأكدوا للوفد الليبي بان الكونغرس الأمريكي لا يميل بطبيعته إلى دفع إيجار عن استعمال الولايات المتحدة لقواعد عسكرية تدافع بها عن العالم، إذ إن الكونغرس يرى أن فكرة الإيجار تتعارض مع الأغراض النبيلة التي تدفعهم للدفاع عن العالم الحر،

(١) المصدر نفسه، ص ١٨٤-١٨٥.



إلا انه في الوقت نفسه يمكن كسب ثقته اذا تم إقناعه بان تلك الأموال تنفق في المجالات الاجتماعية، فقد قال مندريس أن المسألة يمكن حلها اذا "أقنعنا الكونغرس أن كل ما ستدفعه أمريكا من "إيجار" للقاعدة سيستعمل للنهوض بمستوى الطبقات الفقيرة وتنمية الاقتصاد الليبي ونشر التعليم والعناية الصحية والاجتماعية للشعب الليبي، وان هدف الحكومة الليبية هو الوصول في زمن معقول إلى توازن اقتصادي اجتماعي جيد يجعل ليبيا في مأمن من خطر التغلغل الشيوعي، كما يجعلها في (غير حاجة شديدة) للمساعدات الخارجية". وأبدى ابن حليم استعداد حكومته في وضع كل المساعدات الأميركية تحت تصرف مجلس ليبي - أميركي مشترك لصرفها في أغراض التنمية الاقتصادية، كما أن بلاده تتعهد بان تلك الأموال سوف لن تدخل ضمن ميزانية الدولة، إذا كان ذلك يرضي الكونغرس الأميركي، أما فيما يخص القوات الأميركية، فإنها ستعامل كما تم التعامل مع القوات البريطانية<sup>(١)</sup>، أي أن القوات الأميركية ستكون لها الحرية في حمل الأسلحة والتنقل والتبضع وغيرها وتعفى من رسوم الإقامة بالاستناد إلى المواد (٢٢-٢٦) من الاتفاقية العسكرية البريطانية الليبية<sup>(٢)</sup>.

لقد أكد مندريس بان الولايات المتحدة تفتقر إلى خبرة بريطانيا وفرنسا في التعامل الدولي، وان من المهم لديها أن تراعي المبادئ التي يقرها الكونغرس، وحتى يتم إقناع الأخير لابد من إيجاد الوسائل لمسايرة هذه المبادئ أو الالتفاف حولها إذا لزم الأمر، وقد أعرب مندريس عن تفاؤله في حل المسألة إذا تم طرح وجهة النظر الليبية بطريقة "البقة ذكية"، كما أكد على ان المساعدات الأميركية ستكون سخية وغير مشروطة، وليس ورائها أهداف استعمارية، "ولكن يجب أن يشعر الكونغرس أن من يتلقى عونهم يقف في خندق الدول الحرة التي تحارب التغلغل الشيوعي"، كما أن مندريس اعلم ابن حليم بأنه سيبعث برسائل إلى الرئيس الأميركي ايزنهاور ووزير خارجيته دالاس، وبعض الأعضاء البارزين في الكونغرس، كما أكد بأنه على يقين بان الموقف الأميركي سيشهد تغيراً واضحاً في الأسابيع القليلة القادمة<sup>(٣)</sup>.

(١) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٢) ميخائيل، المصدر السابق، ص ٣٥٦-٣٥٧.

(٣) بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، ص ١٨٥-١٨٦.

حققت زيارة ابن حليم في حزيران ١٩٥٤ إلى تركيا نتائج ايجابية، وقد حصل الوفد الليبي على الدعم التركي في حل مشكلاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد عودة الوفد إلى البلاد، وجد ابن حليم أن الفرصة مناسبة لزيارة واشنطن، ولاسيما وان بوادر ايجابية قد لاحت في الأفق بعد زيارة عدد من المسؤولين الأميركيين إلى ليبيا، أهمها زيارة نائب الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون (R.Nixon)، وقرار الحكومة الأمريكية بتزويد ليبيا بـ (٢٢٠٠) طن من القمح ضمن برامج الإغاثة للشعب الليبي في محاولة لتلطيف الأجواء لقبول الاتفاقية وتوقيعها<sup>(١)</sup>. ويبدو أن تأثير الوساطة التركية قد بلغ مبلغاً كبيراً في الأوساط الأمريكية، إذ تسلم البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية الرسائل التركية، ولم يمض سوى أسبوع واحد من عودة الوفد الليبي من تركيا، حتى تلقى ابن حليم دعوة رسمية من الرئيس الأميركي لزيارة البيت الأبيض<sup>(٢)</sup>، لذا فان الزيارة في هذا الوقت كانت مناسبة جداً لاستكمال المفاوضات في واشنطن نفسها. وفي مستهل شهر تموز من سنة ١٩٥٤، وصل ابن حليم إلى واشنطن<sup>(٣)</sup> على رأس وفد رسمي ضم وزير المالية الدكتور علي العنيزي ورئيس المجلس الطرابلسي الدكتور محي الدين فكيحي ووكيل وزير الخارجية سليمان الحربي والخبير المالي بت هارد ايكير، وانضم إلى الوفد في واشنطن السفير الليبي الدكتور فتحي الكيخيا<sup>(٤)</sup>.

لقد ترأس مساعد وزير الخارجية هنري بايرود (H.Byrode) الوفد الأميركي في المفاوضات الرسمية حول الاتفاقية<sup>(٥)</sup>، لكن الوفد الليبي دشن زيارته بلقاء عدد من المسؤولين الأميركيين بينهم وزير الخارجية دالاس ووزير الدفاع ووكلائه<sup>(٦)</sup>، ومن أهم تلك اللقاءات التي أجراها الوفد الليبي، لقاءه بالرئيس الأميركي ايزنهاور. ويظهر من خلال حديث ابن حليم مع الرئيس الأميركي، انه التزم بشكل حري بالنصائح التي أبداها له رئيس الحكومة التركية عدنان

(١) الربيعي، المصدر السابق، ص ١٧٩.

(٢) بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، ص ١٨٨.

(٣) عثمان، المصدر السابق، ص ٥٢.

(٤) بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، ص ١٨٨.

(٥) الربيعي، المصدر السابق، ص ١٧٩.

(٦) بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، ص ١٨٩.

مندريس، إذ قال ابن حليم للرئيس الأمريكي "إنكم تقومون بواجب نبيل هو الدفاع عن العالم الحر ضد التغلغل الشيوعي الملحد... إننا في ليبيا نتفق معكم تمام الاتفاق، بل ونشعر بأننا نقف معكم في نفس الخندق... غير انه يتحتم علينا في ليبيا قبل أن نشارككم جهودكم النبيلة هذه أن نحرر وطننا من التخلف والمرض والفقر والجهل حتى يكون لمساهمتنا في الدفاع عن العالم الحر طعم وهدف وقبول شعبي... إنني سيدي الرئيس. لم آت إلى هنا لأساوكم على إيجار قاعد الملاحة (هويس) بل لطلب مساعدتكم في إعادة الحياة لاقتصاد ليبيا ونفض غبار التخلف ومحاربة الجهل والفقر والمرض وذلك عن طريق هيئة ليبية أمريكية مشتركة ولنسميها ((المجلس الليبي - الأمريكي لإعادة الاعمار)) يوضع تحت تصرفه كل الأموال التي نحصل عليها منكم... بحيث لا يصرف منه دولار واحد إلا لأغراض التنمية الاقتصادية في ليبيا". وقد أبدى الرئيس الأمريكي مرونة كبيرة عند سماعه للآلية التي يمكن من خلالها التوصل إلى حل الإشكالات التي تعثرت عندها المفاوضات الليبية الأمريكية، لكنه نبه في الوقت نفسه أن الكونغرس الأمريكي لا يميل إلى الارتباط بمشاريع طويلة الأمد، إلا انه على استعداد للقيام بمحاولة لإقناع الكونغرس بإعطاء موافقة مبدئية على عدد من المشاريع لمدة خمس سنوات، ويعاد النظر فيها سنوياً لتخصيص ما يلزم تلك المشاريع. ومن الجدير بالذكر أن الدور التركي كان واضحاً في المرونة التي أبدتها الجانب الأمريكي، إذ أشار ايزنهاور إلى ذلك صراحة عند حديثه عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، فقد أعرب ايزنهاور عن إعجابه بالأتراك ووفائهم مع الولايات المتحدة في الحرب الكورية. ثم بين بأن المسؤولين الأتراك قد اتصلوا به وطالبوه بتقديم المساعدة إلى ليبيا، إذ قال "ولقد اتصل بي الزعماء الأتراك موصين بكم مشددين علينا أن نعاملكم معاملة خاصة لأنكم - كما قالوا - كنتم الشعب العربي الوحيد الذي وقف معهم إلى آخر لحظة، وأنا أعجب بالوفاء والشرف في المعاملات برغم من مناورات السياسة وثناياها، ولذلك فأني أود أمؤكد لك إنني سأتبني رعاية الاقتصاد الليبي ومساعدته كما تبنت أمريكا اقتصاد الفلبين"<sup>(١)</sup>.

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٨٩-١٩٠.

سارت المفاوضات الأمريكية الليبية حول الاتفاقية بشكل سلس، نتيجة للجهود التركية وتدخل الرئيس الأمريكي، وقد أسفرت في النهاية عن إزالة جميع العقبات التي كانت تقف بوجه توقيع الاتفاقية، وقدمت الولايات المتحدة عرضاً سخياً للجانب الليبي من أجل تمرير الاتفاقية ومصادقتها، فقد قدرت المساعدات المالية الأمريكية بنحو أربعين مليون دولار خلال عشرين سنة هي الفترة المحددة لصلاحية الاتفاقية، فضلاً عن أربعة ملايين دولار بدلاً من المليونين المقررة لمدة ست سنوات تبدأ من سنة ١٩٥٥ وحتى سنة ١٩٦٦ على أن تكون الدفعات في السنوات التالية بواقع مليون دولار مع تقديم مساعدة أخرى تقدم كل سنة على شكل مشاريع تعدها لجنة ليبية أمريكية، توافق الإدارة الأمريكية على تمويلها في نطاق المساعدات الخارجية التي يعتمدها الكونغرس الأمريكي<sup>(١)</sup>، وقد وافق الجانبان على أن يكون التوقيع النهائي على الاتفاقية في ليبيا للحصول على موافقة مجلس الأمة الليبي<sup>(٢)</sup>. وتم بالفعل توقيع المعاهدة في ليبيا، وتم مصادقتها من قبل مجلس النواب الليبي في ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٤، وفي اليوم التالي تم تصديقها من قبل مجلس الشيوخ الليبي وصادقها الملك إدريس السنوسي في اليوم نفسه<sup>(٣)</sup>.

بعد الانتهاء من توقيع المعاهدة، تلقى رئيس الحكومة الليبية رسالة من السفير الأمريكي لونييل سومرس في اليوم نفسه من توقيع المعاهدة، تضمنت بان المساعدة التي وعدت بها الحكومة الأمريكية للوفد الليبي الذي زار واشنطن من قبل جاهزة للتسليم، وكانت هذه المساعدة عبارة منحة مالية قدرها سبعة ملايين دولار، أربعة منها جاهزة للتسليم للحكومة الليبية والمبلغ المالي المتبقي يؤجل إلى السنة المالية المقبلة، كما تضمنت المساعدة الأمريكية أيضاً كمية كبيرة من القمح تقدر بـ (٢٤) ألف طن لمواجهة احتياجات ليبيا، كما اقترح سومرس تشكيل لجنة فنية مشتركة تمثل الجانبين وضع الدراسات اللازمة بالتصاميم الخاصة للمشاريع الاقتصادية التنموية التي ستمولها الحكومة الأمريكية<sup>(٤)</sup>. لقد كان لزيارة الوفد الليبي إلى واشنطن والدور التركي في إزالة العقبات أمام

(١) عثمان، المصدر السابق، ص ٥٢-٥٣.

(٢) الربيعي، المصدر السابق، ص ١٧٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(٤) الحسنوي، المصدر السابق، ص ١٩-٢٠.

العلاقات الأميركية الليبية، أثر كبير في فتح آفاق التعاون بين البلدين، وتم تشكيل عدة لجان مشتركة وتوقيع الاتفاقيات المختلفة بين البلدين، منها اتفاقيات التعاون الاقتصادي لسنة ١٩٥٤ واتفاقية التعاون الفني لسنة ١٩٥٥، وإقامة هيئة المصالح الليبية الأميركية المشتركة في سنة ١٩٥٥<sup>(١)</sup>.

إن الدور التركي الرسمي في مساعدة ليبيا في مجال سياستها الخارجية، ولاسيما في عقدها للاتفاقيات مع الدول الغربية وبشكل خاص مع الولايات المتحدة الأميركية، لم يكن يعبر عن الرأي العام التركي، إذ أن الشعب التركي كان قلقاً من ربط ليبيا بالمعاهدات والاتفاقيات مع الدول الغربية، لأنهم كانوا يرون في ذلك تكييلاً لليبيا، وانتقاصاً لاستقلالها، في الوقت الذي كانوا يريدون لليبيا استقلالاً متكاملاً، مع علمهم بحاجة هذه الدولة الفتية إلى المساعدات الخارجية، لذلك كان الشعب التركي يعد رعاية ليبيا جزءاً من مسؤوليات هيئة الأمم المتحدة للحيلولة دون وقوعها تحت تأثير الدول التي تقدم المساعدات لها<sup>(٢)</sup>. إلا أن أمنية الشعب التركي باستقلال ليبيا الناجز لا يمكن أن تتحقق لأنها تفتقد إلى كل شيء، لاسيما بعد أن توقفت بعض الدول عن تقديم المساعدات لها ومن بينها تركيا، بينما استمرت الدول الغربية وبشكل خاص بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية<sup>(٣)</sup>.

لم تكن العلاقات الليبية التركية تسير في وتيرة متصاعدة، بل إنها واجهت في بعض الأوقات عقبات حقيقية، لم يكن من السهل تجاوزها في ظل المستجدات على الساحة الدولية، لاسيما ما كان يجري في الشرق الأوسط. فقد كان من المقرر أن يقوم الملك إدريس السنوسي بزيارة إلى تركيا في ٤ حزيران ١٩٥٥، بناءً على دعوة رسمية موجهة إليه من رئيس الجمهورية التركية جلال بايار، لتعزيز العلاقات بين البلدين، إلا أن الظروف التي كانت تشهدها الساحة السياسية في الشرق الأوسط، وبشكل خاص دخول تركيا في أحلاف غربية مختلفة، ومنها توقيع الميثاق العراقي التركي في ٢٤ شباط ١٩٥٥، والموقف المعارض لبعض الدول العربية منه وفي مقدمتها مصر، قد عرقلت تلك الزيارة ولم تتحقق في موعدها

(١) للوقوف على تفاصيل المساعدات الأميركية لليبيا والمشاريع التي أقامتها في ليبيا خلال خمسينيات القرن الماضي. ينظر: الحسناوي، المصدر السابق، ص ١٩-٤٦.

(٢) Kologlu, op.cit, p. 141.

(٣) المظفري، المصدر السابق، ص ٥٥.

المقرر، وكان من المقرر أن يتم السفر بواسطة الباخرة الحربية التركية (سفرونا) عن طريق ميناء الاسكندرية المصري، وبسبب الفتور في العلاقات المصرية التركية تقرر تغيير وجهة الانطلاق إلى تركيا إلى ميناء طبرق الليبي<sup>(١)</sup>، لكن الزيارة تأجلت مرة أخرى بسبب توقيع حلف بغداد في نيسان ١٩٥٥، إذ تصاعدت موجة التنديد والاستنكار في الدول العربية المختلفة ومن بينها ليبيا ضد الحلف، وقد سبب التأجيل امتعاضاً لدى السفير التركي في ليبيا وأعرب عن احتجاجه، الذي ابلغه رسمياً لرئيس الحكومة الليبية، لكن الحكومة بررت ذلك التأجيل بمتطلبات المصلحة العليا للبلاد<sup>(٢)</sup>.

لم يكن توقيع حلف بغداد سبباً في تأجيل الزيارة وحدها، بل انه اجل توقيع معاهدة الصداقة أيضاً التي انتهت الحكومتان التركية والليبية من صياغتها، واتفقتا على توقيعها خلال زيارة الملك لتركيا، وقد تأجل التوقيع إلى أن يقوم رئيس وزراء تركيا بزيارة رسمية إلى ليبيا في ٣٠ كانون الأول ١٩٥٥، وقد جاء هذا التأجيل بناءً على رغبة ليبية للحيلولة دون إعطاء فرصة لمصر للقيام بث الدعاية المضادة لليبية، وعدم إعطائها الفرصة في إذاعة الشائعات التي مفادها رغبة ليبيا في الانضمام إلى حلف بغداد<sup>(٣)</sup>.

لم تكن لدى ليبيا نية في الانضمام إلى حلف بغداد، على الرغم من العلاقات الودية التي تربطها بتركيا وكذلك بالعراق لاسيما العلاقات الخاصة بين الملك إدريس السنوسي مع حكام العراق وتركيا، إذ كانت الحكومة الليبية وعلى رأسها رئيسها ابن حليم اقرب إلى مصر منها إلى العراق<sup>(٤)</sup>. ويبدو أن تأجيل الزيارة وكذلك تأجيل المصادقة على معاهدة الصداقة، كان وراءه بعداً أكبر من مسألة الإحراج الذي قد تتعرض له ليبيا أمام البلدان العربية، لاسيما مصر وتلك الدول التي تقف إلى جانبها، إذ أكد ابن حليم أن تصديق المعاهدة في هذه الأوقات سيؤثر في سير الانتخابات في بلاده، لكن السفير التركي بين بأنه لا علاقة

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٢٦٩٢، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في، وثيقة رقم ٤٧، ص ٨٦.

(٢) الربيعي، المصدر السابق، ص ٢١٨.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٢٦٩٤، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في، وثيقة رقم ٦٢، ص ١٤٥.

(٤) بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، ص ١٧٥.

بين توقيع المعاهدة وحلف بغداد وكذلك الانتخابات الليبية، لاسيما وان معاهدة الصداقة قد تم الإعداد لها قبل سنتين من توقيع ميثاق حلف بغداد، كما أعرب السفير التركي بان تأجيل توقيع المعاهدة سيكون له أثر سلبي على العلاقات الثنائية بين البلدين، وبخاصة بعد أن تم تأجيل زيارة الملك الليبي إلى تركيا، وقد ابلى السفير رئيس الحكومة الليبية اعتذاره عن تبليغ حكومته بأمر تأجيل توقيع المعاهدة، مفضلاً أن يقوم السفير الليبي في أنقرة بذلك<sup>(١)</sup>.

قررت الحكومة الليبية إرسال وكيل وزارة الخارجية سليمان الجربي إلى تركيا، لشرح الموقف الليبي والظروف التي كانت وراء تأجيل توقيع المعاهدة، وبعد وصول الجربي إلى تركيا، التقى بالمدير العام بوزارة الخارجية التركية، وأطلعته على الظروف التي كانت وراء اضطرار حكومته تأجيل التوقيع على المعاهدة إلى حين زيارة مندريس لطرابلس. إلا أن المسؤول التركي أوضح للجربي بان الإجراء الليبي سيكون له اثر سلبي في الأوساط التركية، وأضاف أن مندريس مشغول حالياً بالوضع السياسي الداخلي، وأنه سيبلغه بقرار الحكومة الليبية في أول فرصة مناسبة<sup>(٢)</sup>.

عاد سليمان الجربي إلى طرابلس، واطلع حكومة بلاده على مجريات اللقاء الذي جمعه بالمدير العام في وزارة الخارجية التركية. وكما توقع المسؤول التركي فان صدق الإجراء الليبي كان سلبياً لدى المسؤولين الأتراك، فقد ابلى السفير التركي رئيس الحكومة الليبية بذلك أثناء دعوة العشاء التي أقامها السفير الإيطالي في طرابلس، وأضاف أيضاً بأنه لا يستغرب من اضطرار رئيس حكومته بإلغاء زيارته المقررة إلى ليبيا، أو على الأقل تأجيلها إلى أجل آخر، كما أوضح أيضاً أن ذلك قد يسبب له إحراجاً كبيراً أمام حكومته، وعد الإجراء الليبي غير مبرر، في حين بين ابن حليم للسفير التركي بأنه سيأسف كثيراً إذا ما تم تأجيل الزيارة، لأنه

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٢٦٩٤، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في، وثيقة رقم ٦٢، ص ١٤٥.

(٢) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٦٩٤، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في، وثيقة رقم ٦٢، ص ١٤٥.

سيكون مشغولاً بعد الموعد المقرر بالانتخابات المقرر إجراؤها في وقت قريب ومن ثم بمجلس الأمة<sup>(١)</sup>.

أبلغت الحكومة التركية سفيرها في ليبيا بان رئيس الحكومة التركية على الرغم من مشاغله الكثيرة مستعد لزيارة ليبيا في نهاية شهر كانون الأول سنة ١٩٥٥، شريطة توقيع المعاهدة بين البلدين أثناء الزيارة، وبخلافه سيتم تأجيل الزيارة<sup>(٢)</sup>، إلا أن إصرار الحكومة الليبية على تأجيل التوقيع على المعاهدة بحجة أن التوقيع سيعطي رسالة إلى الشعوب العربية بان ليبيا في طريقها إلى الانضمام إلى حلف بغداد<sup>(٣)</sup>، مما حال دون تحقيق الزيارة التي تأجلت إلى وقت آخر. ويبدو أن الزيارة وتوقيع المعاهدة أخذتا تدخلان في طور النسيان ولو لبعض الوقت، إذ غاب الموضوعان عن حديث المسؤولين في البلدين<sup>(٤)</sup>.

إن تراجع العلاقات الليبية التركية لم يكن مطلباً لليبيا ولا تركيا، لكنه سبب فتوراً في العلاقات الثنائية بينهما، على الرغم من أن زيارات المسؤولين لم تنقطع، إذ تم تبادل الزيارات على مستويات مختلفة وسنتحدث عنها لاحقاً في موضوع الدعم الاقتصادي والعسكري التركي لليبيا، الأمر الذي سهل من عودة العلاقات إلى حالتها الطبيعية بعد مدة وجيزة، ولم يكن الأمر يحتاج سوى إلىبادرة من أحد الطرفين. فقد وجهت تركيا دعوة رسمية للملك الليبي بزيارتها لكسر الجمود في العلاقات بينهما.

لقد وجه رئيس الجمهورية التركية جلال بايار دعوة رسمية إلى الملك إدريس السنوسي في منتصف سنة ١٩٥٦ لزيارة تركيا<sup>(٥)</sup>، وقد لقيت الدعوة ترحاباً ليبيا، ولغرض التهيئة لتلك الزيارة الرفيعة المستوى، وصل رئيس الديوان الملكي عبدالسلام البوصيري إلى تركيا في ١٣ حزيران من السنة نفسها، وهو يحمل

(١) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٦٩٤، كتاب المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ١٧ كانون الأول ١٩٥٥، وثيقة رقم ٦٢، ص ١٤٥.

(٢) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٦٩٤، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٦، وثيقة رقم ٦٠، ص ١٤٣.

(٣) المصدر نفسه، وثيقة رقم ٦٢، ص ١٤٥.

(٤) المصدر نفسه، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٦، وثيقة رقم ٦٠، ص ١٤٣.

(٥) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٦٩٤، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ٣١ آب ١٩٥٦، وثيقة رقم ٤، ص ٥.



رسالة ودية من الملك الليبي إلى رئيس الحكومة التركية، وقد التقى البوصيري عدداً من المسؤولين الأتراك لإجراء الترتيبات اللازمة للزيارة<sup>(١)</sup>.

غادر الملك إدريس السنوسي ليبيا في ٤ آب ١٩٥٦ متوجهاً إلى تركيا على رأس وفد كبير ضم رئيس الحكومة ابن حليم ووزير الخارجية ورئيس الديوان الملكي البوصيري وناظر الخاصة الملكية ووكيل الديوان الملكي ومدير التشريفات الملكية بالنيابة والقائد العام لقوات إقليم برقة وعميد بلدية طرابلس وطبيب الملك الخاص والملحق الصحفي الخاص ووكلاء وزارتي الخارجية والمالية<sup>(٢)</sup>. وقد تم استقبال الملك والوفد المرافق له بشكل رسمي في استانبول في ٦ آب من قبل رئيس الجمهورية التركية ورئيس الحكومة ووزير الخارجية ورئيس المجلس الوطني وعدد كبير من الوزراء والمسؤولين المدنيين والعسكريين، فضلاً عن ممثلي السفارات والبعثات العربية في تركيا<sup>(٣)</sup>.

لقد أهدى الملك السنوسي أوسمة رفيعة المستوى إلى عدد من المسؤولين الأتراك، وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس المجلس الوطني ووزير الخارجية خلال حفل خاص أقامه الملك، وقد تم قبول الأوسمة على الرغم من أن القانون التركي لا يميز قبول الأوسمة الأجنبية<sup>(٤)</sup>.

لقد أجرى الوفد الليبي محادثات طويلة مع المسؤولين الأتراك، إلا أن أجواء المحادثات لم تكن كسابقاتها، مما يدل على التأثير الذي تركته مسألة معاهدة الصداقة على العلاقات الثنائية، فقد ساد البرود على تلك اللقاءات واختلاف في وجهات النظر حول قضية تأميم قناة السويس وحلف بغداد، ولاسيما بعد التصريحات التي أدلى بها ابن حليم للصحافة حول قضية تأميم قناة السويس من قبل الحكومة المصرية، وحلف بغداد، وقد أكد ابن حليم "أن ليبيا تؤيد مصر كل التأييد في قضية تأميم قناة السويس، وإن ليبيا لا يمكن أن تكون لأي دولة قاعدة للهجوم على مصر، أما قضية انضمام ليبيا لحلف بغداد فهذا لا يمكن لأن

(١) المصدر نفسه، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ٣٠ حزيران ١٩٥٦، وثيقة رقم ٨، ص ٢٨.

(٢) المصدر نفسه، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ٣١ آب ١٩٥٦، وثيقة رقم ٤، ص ٥.

(٣) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٧٤٠، تقرير السفارة العراقية في أنقرة في ١٤ آب ١٩٥٦، وثيقة رقم ٤٧، ص ١١٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ١١٩-١٢٠.

الحلف يهم الدول المتجاورة والتي لها مصالح في هذه المنطقة"<sup>(١)</sup>، وكانت تركيا في حينها أعربت على لسان سفيرها في ليبيا عن سرورها اذا ما أرادت ليبيا الانضمام إلى الحلف، لكنه في الوقت نفسه أكد بان لا علاقة بين موضوع الحلف ومصادقة المعاهدة بين البلدين<sup>(٢)</sup>.

لقد أخذت قضية تأمين قناة السويس حيزاً كبيراً من المحادثات التي جرت بين الوفد الليبي والمسؤولين الأتراك، لاسيما تلك التي جرت بين رئيسي حكومتي البلدين، وبشكل خاص بعد الاتصال الذي أجراه الرئيس المصري جمال عبد الناصر مع ابن حليم، ودعاه فيه إلى التوسط لدى المسؤولين الأتراك لكي لا يقفوا موقفاً معادياً لمصر في مؤتمر المنتفعين المقرر انعقاده في لندن، والوقوف إلى جانب مصر، أو اتخاذ موقف حيادي تجاهها<sup>(٣)</sup>، ومن الجدير بالذكر أن العلاقات المصرية التركية خلال تلك الفترة كانت تشهد توتراً كبيراً، ولاسيما أن مصر كانت من أشد الدول معارضة لحلف بغداد. وقد ظهر مع بداية المحادثات اختلافاً كبيراً في وجهات النظر بين الليبيين والأتراك حول قضية قناة السويس، لكن ذلك لم يمنع ابن حليم من مواصلة جهوده في إقناع الحكومة التركية، ولاسيما أن الملك الليبي شجع ابن حليم على الاتصال برئيس الحكومة التركية للقاءه والتحدث معه حول مصر، وكان السنوسي من أشد المؤيدين للحصول على الدعم التركي لنصرة المصريين في قضية قناة السويس، وفعلاً تم عقد اجتماع لذلك الغرض جمع مندريس وابن حليم وعدداً من المسؤولين على ضفاف مضيق البسفور في محاولة جادة لتطبيع العلاقات التركية المصرية، وبعد محاولات طويلة استطاع ابن حليم من إقناع مندريس بالوقوف إلى جانب مصر في مؤتمر المنتفعين، إذ قال مندريس بأنه "على استعداد للوقوف في مؤتمر المنتفعين في لندن موقفاً محايداً، بل إن موقفه سيكون مؤيداً لمصر لو تقدمت هي بحل وسط معقول"، وأكد بان موقفه هذا لا يأتي إلا إكراماً للملك إدريس السنوسي "الذي نُجله ونحترمه وانه يأمل أن يتجاوب عبد الناصر مع هذا الموقف الكريم"<sup>(٤)</sup>، وكان عبد الناصر قد أكد لابن

(١) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٢٦٩٤، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ١ كانون الأول ١٩٥٥، وثيقة رقم ٦٢، ص ١٤٥.

(٣) بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، ص ٤٠٦-٢٠٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤٠٨.

حليم بعد لقائه به بعد عودته من تركيا بأنه في حال "وقفت تركيا موقفا مرضيا لمصر سوف يشكر تركيا على موقفها ويدعو رئيسها لزيارة مصر"<sup>(١)</sup>.

من الواضح أن السر في اختلاف وجهتي النظر بين الأتراك والليبيين حول مصر يعود إلى أسباب خاصة بهما، وليست بمصر، نتيجة للضغوط التي كانت تمارسها الدول ذات النفوذ في البلدين، فقد كانت تركيا عضو في حلف الناتو وتربطها علاقات جيدة ببريطانيا وفرنسا، كما أن الشعب الليبي وحكومتها من المؤيدين للقضية المصرية بسبب الروابط التي تربطهما، وظهر ذلك جلياً في التصريحات التي أدلى بها ابن حليم للصحافة أثناء زيارته لتركيا، في حين كانت تركيا تواجه ضغطاً كبيراً من قبل بريطانيا للضغط على ليبيا بناءً على علاقاتهما التقليدية، فقد كانت الحكومة البريطانية تحت سفيرها في أنقرة وبغداد للضغط على الحكومة التركية في سبيل إبعاد ليبيا عن شباك الاتحاد السوفيتي ومصر، وكانت في الوقت نفسه تقدم عروضاً مجزية للحيلولة دون انقطاع العلاقات الليبية الغربية، إذ أكدت وثيقة بريطانية مؤرخة في ١٢ آذار ١٩٥٦، على ضرورة ممارسة تركيا دورها في مناهضة النفوذ السوفيتي في المنطقة، وقد شرحت الوثيقة وجهة النظر الغربية للحكومة التركية، وأكدت لها على أن المصلحة تقتضي مناهضة "المجهود الروسية المصرية والسعودية التي لا تخفى علينا أهدافها. ولذا ينبغي أن يكون لدى وزير الخارجية (التركي) الاستعداد لإصدار تعليمات لمثله في ليبيا ليوضح للحكومة الليبية مخاطر قطع العلاقة مع الغرب... وبإمكان سفير صاحبة الجلالة في أنقرة أن يضيف إنني على علم تام بالمقام العظيم والتأثير الذي لا تزال تركيا تتمتع به في ليبيا..."<sup>(٢)</sup>. ومن الواضح من خلال المناورات السياسية الليبية لاسيما دفاعها عن مصر وإشعار الغرب بصورة غير مباشرة أن لديها النية في إقامة علاقات سياسية متطورة مع الاتحاد السوفيتي وقبول المساعدات التي أبدى السوفيت استعدادهم لتقديمها إلى ليبيا، لم يكن هدف ليبيا مساعدة مصر فحسب، بل الحصول على المزيد من المساعدات والدعم في المجالات المختلفة ليس فقط من الغرب، بل من تركيا أيضاً، لاسيما في المجال

(١) الربيعي، المصدر السابق، ص ٢٢٠.

(٢) برقية موجهة من وزير الخارجية البريطاني إلى حكومتي بغداد وأنقرة، تحت رقم ٦١٧ في ١٢ آذار ١٩٥٦، وثيقة منشورة في كتاب: بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، الملحق رقم (٧).

العسكري لتقوية جيشها وتسليحها بالشكل الذي يساهم في حماية استقلالها، فقد أعلنت الحكومة الليبية الأتراك عن طريق سفيرهم في ليبيا، بأن ليبيا تريد أن يكون لها دور واضح في إستراتيجية العالم، وقد نهت أيضاً أن ليبيا والعراق هما البلدين الوحيدين من بين البلدان العربية تتمتعان بعلاقات جيدة مع الغرب، في إشارة واضحة حول إمكانية الانضمام إلى الصف العربي في علاقاتها المتميزة مع الاتحاد السوفيتي<sup>(١)</sup>.

إن زيارة الملك الليبي والوفد المرافق له لتركيا، قد أعادت العلاقات إلى مسارها الطبيعي، ويمكننا القول أن البرود السياسي الذي طغى على أجواء العلاقات السياسية بين البلدين خلال سنتي ١٩٥٥ و١٩٥٦، لم يتم إزالة آثاره بشكل نهائي في مسيرة العلاقات السياسية بينهما، على الرغم من تبادل الزيارات، واستمرار الدعم التركي لليبيا في بعض المجالات التي سيأتي ذكرها لاحقاً، إذ أن تصريحات المسؤولين في البلدين خلال السنوات الخمس الأولى من الاستقلال، كانت تشير إلى أكثر من علاقات مصالح بينهما، فقد كان للتاريخ المشترك والروابط الدينية والتاريخية حضورها الفاعل فيها.

عاد الوفد الليبي إلى البلاد على متن اليخت التركي في ٢٨ آب ١٩٥٦ وبرفقتة السفير التركي في ليبيا وبعثة عسكرية تركية مؤلفة من عدد من الضباط والخبراء لتقديم المساعدة والاستشارة إلى الليبيين<sup>(٢)</sup>.

كانت زيارة رئيس الحكومة التركية قد تأجلت كثيراً بسبب تأجيل توقيع معاهدة الصداقة بين البلدين، إلا أن زيارة الوفد الليبي الأخير لتركيا قد أزالَت الفتور السياسي، وبات من الواضح أن مسؤولاً تركيا كبيراً سيرد الزيارة إلى ليبيا. وقد أكدت الأوساط الليبية بأن رئيس الحكومة التركية عدنان مندريس سيقوم بزيارة ليبيا في كانون الثاني ١٩٥٧، رداً على الزيارة التي قام بها الملك الليبي وعدد من أعضاء حكومته لتركيا، وبالفعل فقد وصل مندريس يرافقه

(١) رسالة من الوزير المفوض القائم بالأعمال في السفارة البريطانية في ليبيا إلى رئيس قسم إفريقيا في وزارة الخارجية البريطانية تحت رقم (١٠٤١/٥٦) في ١٢ حزيران ١٩٥٦، وثيقة منشورة في كتاب: بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، الملحق رقم (١٦).

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٢٦٩٤، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ٣١ آب ١٩٥٦، وثيقة رقم ٤، ص ٦-٨.

وفد رفيع المستوى إلى ليبيا في نهاية كانون الثاني<sup>(١)</sup>، ومن الجدير بالذكر، إن هذه الزيارة لا يمكن عدّها كرد لزيارة الملك إدريس إلى تركيا، لأن الدعوات الرسمية تكون عادة من قبل النظراء بالاستناد إلى الأعراف الدبلوماسية، وإذا تعذر على المسؤول القيام بتلبية الدعوة بعد قبولها نتيجة لظرف خاص، سيقوم مسؤول أدنى بتلبية الدعوة نيابة عنه، وهذا الحال ينطبق على زيارة رئيس الحكومة التركية إلى ليبيا، إذ لا يمكن عدّها ردّاً على زيارة الوفد الليبي لتركيا في آب ١٩٥٦، إذ كان وحسب العرف الدبلوماسي أن يقوم رئيس الجمهورية برد الزيارة، على الرغم من إشارة بعض المصادر على أن الزيارة كانت ردّاً على الزيارة السالفة الذكر. بل يمكن القول أن الزيارة جاءت لتفعيل العلاقات من جديد بعد الفتور الذي أصابها، وقد ذكر ابن حليم بان زيارة مندريس إلى ليبيا جاءت بناءً على دعوة رسمية موجهة من قبله إليه لزيارة بلاده، وتم تلبيتها في مطلع سنة ١٩٥٧<sup>(٢)</sup>. وقد حاول الأتراك الابتعاد عن الأسباب التي أدت إلى تعكير صفو العلاقات بين البلدين، مثل معاهدة الصداقة وحلف بغداد، لذلك جاءت أهداف هذه الزيارة مغايرة تماماً لأهداف الزيارة التي كانت مقررة في سنة ١٩٥٥، وقد نتجت عن هذه الزيارة تقديم تركيا مساعدات عسكرية إلى الجيش الليبي، لرفع قدراته الحربية، وكان المجلس الوطني التركي قد وافق على لائحة قدمتها حكومة مندريس في أيار ١٩٥٧ تضمنت إرسال مساعدات عسكرية سخية إلى الجيش الليبي<sup>(٣)</sup>.

أعلنت المصادر الليبية بان الرئيس التركي سيقوم بزيارة رسمية إلى ليبيا في شباط ١٩٥٨، وهي الزيارة الأخيرة التي قام بها مسؤول تركي كبير في عهد حكومة الحزب الديمقراطي، وتأتي هذه الزيارة كرد على الزيارة التي قام بها الملك الليبي إلى تركيا في سنة ١٩٥٦ على الرغم من مضي وقت طويل عليها<sup>(٤)</sup>. وقد وصل الرئيس التركي مع الوفد المرافق له بينهم وزير الخارجية رشدي فطين

(١) جريدة الزمان (العراق)، العدد (٥٨٥٧) في ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٧.

(٢) بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، ص ٤٧٩.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٢٧٤٥، تقرير السفارة العراقية في أنقرة في ١٦ أيار ١٩٥٧، وثيقة رقم ٢٢، ص ٥٧.

(٤) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٦٩٤، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ٢٩ كانون الأول ١٩٥٧، وثيقة رقم ٤، ص ٣١.

زورلو إلى ليبيا في الموعد المقرر لها، وتم استقباله في مراسم رسمية، وقد جرت لقاءات طويلة بين كبار المسؤولين في البلدين، وأسفرت الزيارة عن توقيع اتفاقية تعاون في ٩ شباط ١٩٥٧، وقعها عن الجانب التركي وزير الخارجية زورلو وعن الجانب الليبي وزير الخارجية وهبي البوري، وقد أكدت الاتفاقية على تنمية العلاقات الثنائية بشكل عام والعلاقات الثقافية بشكل خاص، إذ ركزت بشكل كبير على البعثات الدراسية، وتبادل المدرسين والاختصاصيين، وعقد المؤتمرات واللقاءات والمشاركة في الاحتفالات الوطنية للبلدين، وتشكيل لجنة ثقافية تتولى مسؤولية تنظيم الأمور اللازمة لتطبيق الاتفاقية على أرض الواقع، كما أعطت الاتفاقية الحق لرعايا البلدين في الإقامة والاستقرار<sup>(١)</sup>. ومن المفيد القول هنا، أنه بالرغم من هذه الزيارات المتواصلة، إلا أن العلاقات شابها بعض الفتور، بسبب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية، على الرغم من المحاولات الجادة للأتراك في توضيح شكل العلاقة التي تربط تركيا بإسرائيل في محاولة لامتنعاص غضب الشارع الليبي، فقد أكد السفير التركي أن بلاده قد سحب سفيرها من تل أبيب، وتم تقليص حجم العلاقات الاقتصادية معها خلال سنتي ١٩٥٧ و١٩٥٨<sup>(٢)</sup>. وكان القائم بالأعمال العراقي في طرابلس يرى بأن الرأي العام الليبي كان ميالاً إلى قطع العلاقات مع تركيا، ما لم تعيد تركيا النظر في علاقاتها مع إسرائيل<sup>(٣)</sup>.

وقد استمرت الزيارات الرسمية بين البلدين في العقد الثاني من الاستقلال بالرغم من بعض الفتور في العلاقات الثنائية بسبب الموقف التركي من القضايا العربية، ومن أهمها زيارة الرئيس التركي جودت صوناي (Cevdet Sunay) (١٩٦٦-١٩٧٣) لليبيا في ٢٧ نيسان ١٩٦٨، بدعوة رسمية من الملك إدريس السنوسي، وذلك لتعزيز العلاقات الثنائية<sup>(٤)</sup>، إذ أطاحت به الثورة التي قادها مجموعة من الضباط في ١ أيلول ١٩٦٩<sup>(٥)</sup>.

(١) الربيعي، المصدر السابق، ص ٢٢٠-٢٢١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢١.

(٣) د.ك.و، ملفات مجلس السيادة، ملف رقم ٢٧٧/٤١١، تقرير القائم بالأعمال العراقي في طرابلس في ٨ أيلول ١٩٥٨، وثيقة رقم ٢٨، ص ٦٦.

(٤) مجلة السياسة الدولية، العدد (١٢)، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٢٠١.

(٥) The Middle East Journal (Washington) , Vol.23 , No.4 , 1969 , p.526.

كان للزيارات التي تبادلها المسؤولين في البلدين، وكان دور كبير في تطوير العلاقات، وسبباً في حصول ليبيا على الدعم التركي للمساهمة في بناء الدولة الليبية، والمحافظة على استقلالها عن طريق دعم مؤسساتها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

## المبحث الثاني الدعم التركي لليبي

### الدعم العسكري

بعد الإعلان عن استقلال ليبيا في نهاية سنة ١٩٥١، كانت في حاجة ماسة إلى بناء جيش وتسليحه لصيانة هذا الاستقلال، والمحافظة على الأمن الداخلي، ولا يمكنها الاعتماد على قدراتها الذاتية في ذلك، لذلك فإنها طرقت أبواب عدة دول للحصول على المساعدة والدعم في المجال العسكري، وكانت تركيا إحدى الدول التي وقفت بحزم إلى جانب ليبيا على الصعيد السياسي لئيلها الاستقلال، وعملت بشتى الوسائل بعد الاستقلال على إبعادها عن قيود الدول الأجنبية ونفوذها وبخاصة الاتحاد السوفيتي، لذلك دعمت ليبيا في كافة المجالات ومن بينها المجال العسكري.

كان بناء المؤسسات الأمنية من أولويات الحكومة الليبية الأولى، لأن البلاد كانت تفتقر إلى قوات عسكرية منظمة وكذلك تعاني من قلة عدد الضباط المدربين ونقص كبير في الأسلحة والمعدات العسكرية، لذلك وضعت الحكومة الليبية في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٢ الخطوات الأولى لتأسيس نواة الجيش الليبي، ولهذا الغرض فقد أرسلت الحكومة بعثات مختلفة إلى الخارج للالتحاق بالأكاديميات والكليات العسكرية العالمية<sup>(١)</sup>، كما بادر المسؤولون الليبيون إلى زيارة البلدان المختلفة للحصول على المساعدات العسكرية حتى قبل تشكيل نواة الجيش الليبي، وكانت من بينها تركيا، فقد كانت الأخيرة في مقدمة الدول التي

---

(١) الربيعي، المصدر السابق، ص ٦٣.



قصدها الليبيون في زيارتهم لهذا الغرض<sup>(١)</sup>، ومن الجدير بالذكر، أن الحكومة الليبية قد خصصت حقيبة وزارية للدفاع حتى قبل تشكيل الجيش في إطار إعداد الترتيبات لتأسيس الجيش، بينما خلت الحكومة من مقعد لوزارة الداخلية<sup>(٢)</sup>، مما يدل على الأهمية التي يشكلها الجيش في حسابات الدولة.

زار وزير الدفاع الليبي علي أسعد الجبري تركيا في ٢٢ تموز ١٩٥٢، وكانت الزيارة الثانية له لهذا البلد منذ تشكيل الحكومة الليبية، وأمضى فيها ثلاثة أيام في ضيافة الحكومة التركية، وقد نظم له استقبال رسمي، وأقيم على شرفه حفل كبير حضره وزير الدفاع والخارجية التركيين ووكيل رئيس أركان الجيش التركي، وقد زار الجبري عدة مؤسسات عسكرية تركية للوقوف على بنية الجيش التركي والاستفادة من تشكيلاتها في بناء القوات العسكرية الليبية، كما زار مقر قيادة القوة الآلية ومدرسة المشاة ومدرسة المخابرة والمدرسة الحربية وغيرها من المواقع ذات الصلة بالجيش، واطلع عن قرب على تشكيلات الجيش التركي وتنظيماته<sup>(٣)</sup>.  
التقى الجبري أثناء زيارته أيضاً عدداً من كبار المسؤولين في البلاد، وعلى رأسهم رئيس الجمهورية جلال بايار في استانبول وعدد من أعضاء الحكومة التركية في أنقرة، وقد أهدت الحكومة التركية للضيف مسدسين من صناعة تركية كرمز للتعاون الثنائي، وقد تقدم الجبري بطلب رسمي إلى الحكومة التركية لمساعدة بلاده في بناء المؤسسة العسكرية الليبية على غرار المؤسسة العسكرية التركية، عن طريق إرسال خبراء ومدرّبين عسكريين أترك إلى ليبيا، وتزويد الجيش الليبي ببعض الأسلحة الخفيفة الفائضة عن حاجة الجيش التركي كمساعدات للجيش الليبي<sup>(٤)</sup>.

استمرت حكومة الحزب الديمقراطي في تقديم المساعدات العسكرية لليبيا، لاسيما بعد الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الليبية مصطفى بن حليم لتركيا في سنة ١٩٥٤، فقد فتحت تلك الزيارة أبواب التعاون والمساعدات على

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٢٦٩٢، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ٤ آب ١٩٥٢، وثيقة رقم ٥٧، ص ١٠٧.

(٢) الربيعي، المصدر السابق، ص ٦٦.

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٢٦٩٢، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ٤ آب ١٩٥٢، وثيقة رقم ٥٧، ص ١٠٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

مصراعيه، إذ وصلت إلى ليبيا في منتصف تشرين الثاني ١٩٥٤، بعثة عسكرية تركية رفيعة المستوى، ومعها هدية عسكرية مقدمة من قبل الحكومة التركية إلى الجيش الليبي، وقد استقبلت الحكومة الليبية أعضاء البعثة بحرارة، وتم تنظيم استعراض عسكري في ميدان الشهداء بوسط العاصمة طرابلس، حضره عدد كبير من الوزراء والمسؤولين الليبيين، ووزير تركيا المفوض في ليبيا جلال قره صابان، وألقى الأخير كلمة بعد انتهاء الاستعراض، أكد فيها على عمق العلاقات التاريخية بين البلدين، وإن هذه الهدية ما هي إلا تعبير عن تلك العلاقة التي امتزجت فيها دماء أبناء البلدين في المعارك التي خاضوها سوياً. كما عبر في المقابل رئيس الحكومة الليبية عن امتنانه وشكره للحكومة التركية، مشيداً في الوقت نفسه بالعلاقات الودية بين البلدين وشجاعة الجنود الأتراك. وقام بعد ذلك رئيس البعثة العسكرية التركية بتسليم الهدية إلى الجيش الليبي، وكانت عبارة عن (٦) مدافع ميدان انكليزية الصنع تقدر قيمتها بـ (٣٠) آلاف دينار و (١٢) مدفع هاون تركي الصنع وقيمتها تقدر بـ (٥) آلاف دينار<sup>(١)</sup>، وكانت قيمة الهدية تقدر بحوالي (٣٠) ألف جنيه إسترليني<sup>(٢)</sup>، وما يستوجب الذكر حول هذه الهدية أن هناك التباساً واضحاً في المعلومات التي أوردتها الوثائق العراقية، إذ أن تقرير السفارة العراقية في أنقرة يشير إلى أن مدافع الميدان الستة هي من المدافع التي صنعت في تركيا خصيصاً للمعارك الصحراوية، وقد نقش عليها العلمان التركي والليبي، مما يدل على أنها صنعت خصيصاً للجيش الليبي، وحرصت تركيا على تقديمها للجيش الليبي بمناسبة ذكرى استقلال ليبيا في كانون الأول ١٩٥٤<sup>(٣)</sup>. وعلى الرغم من هذا الاختلاف في المعلومات حول منشأ المعدات العسكرية إلا أن ليبيا كانت ممتنة جداً لتركيا على هديتها، ولا سيما أنها

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٢٦٩٢، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٤، وثيقة رقم ١٨، ص ٣٦.

(٢) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٧٤٣، تقرير السفارة العراقية في طرابلس في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٤، وثيقة رقم ١٦، ص ٣٨.

(٣) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٧٤٢، تقرير السفارة العراقية في طرابلس في ١ كانون الثاني ١٩٥٥، وثيقة رقم ١، ص ٥.

كانت تمر بطروف حرجة بسبب التوتر الشديد الذي أصاب العلاقات الليبية الفرنسية بسبب مطالبة ليبيا الفرنسيين بالجلء عن الأراضي الليبية<sup>(١)</sup>.

كانت تركيا تهدف من وراء مساعدتها لليبيا، الحيلولة دون لجوء الأخيرة إلى الاتحاد السوفيتي والدول التي تربطها علاقات جيدة به، حالها في ذلك حال الدول الغربية التي كانت تخشى وصول النفوذ السوفيتي إلى ليبيا، ولاسيما بعد التطور الكبير في العلاقات المصرية السوفيتية، واستياء الشارع العربي بوجه عام من المشاريع الغربية في منطقة الشرق الأوسط. لذلك فإن الدعم التركي كان مستمرا لليبيا، ففي ٢٧ أيار ١٩٥٥، أرسلت الحكومة التركية بعثة عسكرية في مجال الطيران العسكري إلى طرابلس، برئاسة قائد سلاح الطيران التركي يرافقه عدد من ضباط الجيش في عملية استطلاعية للمطارات الليبية، وقد تم استقبال البعثة من قبل عدد من المسؤولين ومن بينهم والي طرابلس ورئيس الديوان الملكي والسفير التركي وعدد من رؤساء البعثات الدبلوماسية في ليبيا، وقد استمرت الزيارة لمدة يومين، ثم غادرت البعثة البلاد عن طريق مطار الملاحة الأميركي (هوبلس) إلى تركيا بعد جولات عدة في المطارات العسكرية الليبية والوقوف على القوة الجوية الليبية<sup>(٢)</sup>. والجدير بالذكر، إن الحكومة التركية كانت قد أهدت للحكومة الليبية في وقت سابق ثلاث طائرات خاصة للتدريب العسكري ذات المواصفات الجيدة (قوة ١٤٥ حصان) ولها إمكانية الطيران لمدة ساعتين وسرعتها ١٣٠ ميل في الساعة، وذلك في مطلع سنة ١٩٥٥<sup>(٣)</sup>.

وفي ٣ تشرين الثاني ١٩٥٥، زار وفد عسكري تركي آخر من سلاح الجو، وكان يتألف من (٢٠) ضابطاً برئاسة قائد السلاح الجوي التركي الجنرال إحسان ألب أر والجنرال اوغونس والزعيم أنور سوكمال والعقيد رشاد حلمي، وقد قام الوفد بجولة استطلاعية للمؤسسات العسكرية الليبية، كما زار الوفد أيضاً المسؤولين السياسيين الليبيين برفقة السفير التركي ومنهم رئيس الديوان الملكي

(١) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٦٩٢، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٤، وثيقة رقم ١٨، ص ٣٦.

(٢) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٦٩٣، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ٣٠ حزيران ١٩٥٥، وثيقة رقم ١١، ص ١٥.

(٣) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٧٤٣، تقرير السفارة العراقية في أنقرة في ٢ آذار ١٩٥٥، وثيقة رقم ٤٤، ص ٨٣-٨٤.

عبدالسلام البوصيري، وقد تحدث الوفد عن الإمكانيات العسكرية للقوات الليبية، لاسيما في المجال الجوي، وقد أعرب الوفد عن استعداد بلاده لتقديم المساعدات الفنية لتطوير القوات الليبية. وبعد أن أدى الوفد مهمته - غادر البلاد متجهاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(١)</sup>.

كانت المساعدات العسكرية التركية لليبيا تشمل جميع المجالات بما فيها تدريب القوات الليبية، واستقبال كلياتها وأكاديمياتها الحربية للمتدربين الليبيين على شكل بعثات، إلا أن الساسة الليبيين لم يكونوا راضين عن التدريب في تركيا، إذ لم يكن بمستوى طموحهم، فقد نقلت وثيقة بريطانية عن رئيس الحكومة الليبية في حزيران ١٩٥٦ مصطفى احمد بن حليم أن تجربة تدريب الليبيين في تركيا والعراق لم تكن ناجحة، إذ قال "... ولكن التجربة كانت محيبة للأمال وخاصة في تركيا". لذلك فإن ليبيا كانت تطمح إلى إرسال المزيد من البعثات العسكرية إلى بريطانيا<sup>(٢)</sup>. والجدير بالقول أن كثيراً من المناورات السياسية الليبية ومنها التقرب إلى مصر والادعاء بتطوير علاقاتها وتوسيعها مع الاتحاد السوفيتي وقبول عروض المساعدة من قبل الأخير، كانت من أجل الضغط على الدول الغربية والدول التي تؤيد سياساتها كتركيا للحصول على المزيد من الدعم والمساعدة بما فيها المساعدات العسكرية.

إن أكبر مساعدة عسكرية تسلمتها ليبيا من تركيا في مجال الأسلحة، كانت شحنة السلاح التي أهدتها الحكومة التركية لليبيا في سنة ١٩٥٧، بعد الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة التركية عدنان مندريس في كانون الثاني من السنة نفسها إلى ليبيا، فقد أثمرت تلك الزيارة عن استمرار المساعدات العسكرية إلى الجيش الليبي، إذ وافق المجلس الوطني التركي في أيار من السنة نفسها على منح ليبيا شحنة من المواد الحربية والأسلحة كهدية للجيش الليبي في إطار تعزيز التعاون المشترك بين البلدين<sup>(٣)</sup>. وقد وصلت باخرة تركية إلى ميناء طرابلس

(١) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٦٩٣، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٥، وثيقة رقم ٣٠، ص ٥٥.

(٢) وثيقة بريطانية مؤرخة في ٢٠ حزيران ١٩٥٦ منشورة في كتاب. بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، الملحق رقم (١٧).

(٣) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٢٧٤٥، تقرير السفارة العراقية في أنقرة في ١٦ أيار ١٩٥٧، وثيقة رقم ٢٢، ص ٥٧.

في ٨ تشرين الثاني ١٩٥٧، وهي حملة بشحنة من الأسلحة مهداة من قبل الحكومة التركية إلى الجيش الليبي، وتم استلامها من الجانب الليبي في مراسم رسمية أقيمت لهذا الغرض، وكانت الشحنة تحتوي على أنواع مختلفة من الأسلحة الواردة تفصيلها في الجدول الآتي<sup>(١)</sup> :

ت	النوع	العدد	كمية الذخيرة
١	مدفع ميدان (٢٥ رطل)	١٢	(٥٠٠) قنبلة لكل مدفع
٢	بندقية خفيفة مع حربة	٨٠٠	(٥٠٠) طلقة لكل بندقية
٣	رشاشة خفيفة (٣٠٣)	٦٠٠	(٥٠٠٠) طلقة لكل رشاشة
٤	رشاشة ثقيلة (٣٠٣)	٣٠٠	(٢٠٠٠) طلقة لكل رشاشة
٥	رشاش (tow man)	١٠٠	(٢٠٠٠) طلقة لكل رشاشة
٦	هاون مدفع (٦٠ ملم)	٨٠	(٢٠٠) قنبلة لكل هاون
٧	هاون مدفع (٨٠ ملم)	٤٠	(٢٠٠) قنبلة لكل هاون
٨	هاون مدفع (١٢٠ ملم)	٢٠	(٢٠٠) قنبلة لكل هاون
٩	رمانة يدوية	١٥٠٠	—
١٠	مسدس (٣٩)	٥٠٠	(٥٠) طلقة لكل مسدس
١١	مفرقات بلاستيك باودر	٥٠٠	—

كانت قيمة هذه الشحنة تقدر بـ (٥) ملايين دولار<sup>(٢)</sup>، ومن المفيد أن نذكر بأن بعض المصادر تفيد بأن هذه الشحنة من الأسلحة المقدمة من تركيا إلى ليبيا كانت مخصصة لأبناء الثورة الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢) عن طريق ليبيا، بعد أن تمكن ابن حليم من إقناع رئيس الحكومة التركية عدنان مندريس بوجوب مساعدة الشوار الجزائريين بشكل سري خلال زيارته لليبيا في كانون الثاني ١٩٥٧، إذ يذكر ابن حليم بهذا الخصوص "وبعد أسابيع قليلة وصلت هدية السلاح التركي واستلمها الجيش الليبي في احتفال عسكري ثم بدأ تسريبها

(١) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٦٩٦، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٧، وثيقة رقم ٣٨، ص ٥٧.

(٢) الربيعي، المصدر السابق، ص ٢٢٠.

تدريجياً إلى ثوار الجزائر<sup>(١)</sup>، وما يجعلنا في شك من أمر وجهة هذه الشحنة أن المصادر لم تُشر لا من قريب ولا من بعيد إلى أن هذه الشحنة موجهة إلى الجزائر، كما أن ابن حليم أشار أن الأسلحة التركية المخصصة للثورة الجزائرية قد وصلت إلى ليبيا بعد أسابيع قليلة، بينما هناك فاصل طويل بين زيارة مندريس وتاريخ وصول الشحنة، إذ أن الهدية التركية قد قدمت لليبيا بناءً على موافقة البرلمان التركي بعد خمسة أشهر من زيارة مندريس إلى ليبيا، وإن الشحنة قد وصلت إلى ميناء طرابلس في شهر تشرين الثاني من سنة ١٩٥٧، مما يجعلنا نرجح أنها ليست الشحنة التي كانت مخصصة للثوار الجزائريين، لكن الغريب في الأمر أنه ليس هناك صفقة سلاح أو منحة أو هدية مقدمة من قبل تركيا إلى ليبيا بين كانون الثاني وتشرين الثاني من سنة ١٩٥٧، وما يضيف ضبابية أكثر على الموضوع، أن مندريس قد أكد بأن الأسلحة ستقدم إلى ليبيا، ثم تتصرف بها ليبيا بالطريقة التي تراها مناسبة لتسريبها إلى الجزائر لإبعاد الشكوك عن تركيا والحيلولة دون تسريب المعلومات إلى الدول الأخرى، بأن تركيا تساعد الثوار الذين يحاربون دولة عضو في حلف الناتو حيث كانت تركيا عضو فيه أيضاً. ومهما يكن من أمر هذه الشحنة إلا أن الموقف التركي كان محل احترام عند الليبيين، كما أن الموقف الليبي كان شجاعاً في دعمها للثورة الجزائرية بالأسلحة والمساعدات الأخرى، في الوقت الذي كانت هي بأمس الحاجة إلى مثل تلك المساعدات لبناء قواتها المسلحة وحماية أمنها واستقلالها، كما أن في ذلك دلالة واضحة على عمق العلاقات التاريخية بين البلدين.

### الدعم الاقتصادي

إن تركيا التي وقفت موقفاً متميزاً في قضية دعم استقلال ليبيا في المحافل الدولية، كانت لها وقفة أخرى مع ليبيا تمثلت بتقديم المساعدات الاقتصادية والخبرة الفنية لبناء المؤسسات الاقتصادية، وكانت البداية في مشاركتها الدول الأجنبية الأخرى في تمويل الميزانية العامة للمملكة الليبية بمبلغ قدره (١٠) آلاف جنيه إسترليني<sup>(٢)</sup>، ولكن هذا المبلغ لم يكن يلبي طموح الشعب الليبي، إذ كان

(١) بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، ص ٣٦٣.

(٢) الربيعي، المصدر السابق، ص ٦١ "المظفر، المصدر السابق، ص ٥٤.

الليبيون يترقبون دعماً اقتصادياً أكبر من دولة مثل تركيا، بالاستناد إلى العلاقات التاريخية والمواقف الايجابية للشعب الليبي تجاه تركيا إبان الحرب العالمية الأولى وبعدها. فقد عد النائب عن برقة صالح البوصيري في جلسة مجلس النواب في ١٣ نيسان ١٩٥٥، المبالغ التي تقدمها بعض الدول كتركيا ومصر وإيطاليا بغير المقبولة لأنها صغيرة جداً، ولا تترك أثراً طيباً في تطوير البلاد، كما أكد البوصيري أن مثل هذه المبالغ لا تقدم من قبل دولة، بل "أن هذا المبلغ يقدمه فرد لفرد لا دولة لدولة"، وقد أشار النائب إلى ضرورة البحث عن وسائل أخرى لدعم الميزانية تغنيها عن الاعتماد على مثل هذه المبالغ، وقد ذهب النائب عن سيرت نور الدين بن قطنش إلى عكس ما ذهب إليه زميله، فقد أكد على ضرورة استمرار تركيا في تقديم المساعدات الاقتصادية لبلاده بالقول "علينا أن نتلقى كل مساعدة من شأنها أن ترفع مستوانا الاقتصادي ولاسيما من تركيا العزيزة التي تربطنا وإياها روابط الصداقة والتاريخ الذي حاربنا فيه العدو جنباً إلى جنب في سبيل تحرير أوطاننا"<sup>(١)</sup>، إن من المهم القول هنا، إن حجم المساعدة المالية التركية مهما كان صغيراً، إلا أنه ذات قيمة سياسية ومعنوية عالية، لا سيما أن تركيا كانت تقدم تلك المساعدات في الوقت الذي كانت تمر بأزمات اقتصادية، وعجز كبير في ميزانيتها، لذا فإن المساعدات التركية جاءت كالتزام أخلاقي تجاه العلاقات التاريخية بين البلدين وعرفاناً للمواقف الايجابية لليبيين تجاه تركيا.

إن استقلال السياسة المالية والنقدية الليبية كانت تُعد جزءاً مهماً من تكامل الاستقلال في البلاد، فقد كانت المصارف الموجودة في البلاد قبل تحريرها في سنة ١٩٤٣، تابعة لإيطاليا، في حين أصبحت بعد هذا التاريخ تدور في فلك الاقتصاد البريطاني، أو بالأحرى فإنه ارتبط بالجنيه الإسترليني<sup>(٢)</sup>. وبعد إعلان الاستقلال في نهاية سنة ١٩٥١، تم إصدار قانون النقد الليبي، أصبح الجنيه الليبي هي العملة النقدية الوطنية، لكن هذه العملة ظلت مرتبطة بالعملة البريطانية، لذلك زادت المطالبات الوطنية لتحرير النقد الليبي من الهيمنة الأجنبية، وإقامة

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٢٦٩٢، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ١٣ حزيران ١٩٥٧، وثيقة رقم ٣٨، ص ٧٤.

(٢) أحمد مراد "حول تأميم الملكية الأجنبية في الجهاز المصرفي الليبي"، مجلة المعرفة، العدد (١١١)، ١٩٧١، دمشق، ص ٣٠-٣١.

مصرف وطني مركزي، وقد أدت الجهود في النهاية إلى إصدار قانون بإنشاء البنك الوطني الليبي في سنة ١٩٥٦<sup>(١)</sup>.

لم يكن من السهولة على الليبيين وضع النظام المصرفي بالاعتماد على الكفاءات الليبية، لما لهذه المؤسسة المالية من أهمية وتعقيدات، وهي بحاجة إلى الخبراء والتقنيين والإداريين لوضع الأسس اللازمة لإقامتها. لذلك فإنها قد اعتمدت على الخبراء الأجانب في إقامة هذه المؤسسة المالية وإدارتها في المرحلة الأولى، حتى يتسنى لليبيين تولي إدارتها بأنفسهم، لذا أكدت المنظمة الدولية للدول الأجنبية على ضرورة إرسال خبراء في هذا المجال إلى ليبيا، كما طالبت ليبيا الدول الصديقة بانتداب عدد من خبراءها إلى ليبيا للقيام بهذه المهمة. وكانت تركيا حريصة على أن يكون لها دور في هذا المجال، إذ انتدبت الحكومة التركية أحد أهم الخبراء في البلاد في مجال المصارف إلى ليبيا وهو نيازي دنكر، كجزء من دعمها المتواصل لليبيا في المجالات المختلفة، وقد وصل دنكر إلى طرابلس في ٨ حزيران ١٩٥٥ وكان يعمل في إدارة البنك المركزي التركي، ليشترك الخبراء الآخريين من الدول الأخرى في تنظيم شؤون البنك المركزي الليبي والبنك الزراعي. وقد أسهم دنكر وبشكل فعال في وضع القوانين واللوائح الداخلية للبنك المركزي الليبي، فضلاً عن دوره في وضع آليات التعامل مع الدول والشركات والأشخاص وآلية إدارة البنك<sup>(٢)</sup>. وقد باشر المصرف أعماله في نيسان ١٩٥٦ برأسمال قدره (٧٠٠) ألف جنيهه ليبي قدمته لجنة الإنشاء الليبية الأميركية، وتم افتتاح ثلاثة فروع لها في طرابلس وسبها وبنغازي خلال السنة الأولى من حياته<sup>(٣)</sup>.

لم يستمر الدعم الاقتصادي التركي لليبيا على وتيرة واحدة، بل انه اخذ يتراجع شيئاً فشيئاً، ولاسيما في سنة ١٩٥٨، إذ اخذ الأميركيون يحلون محل الدول الأخرى في تقديم المساعدات إلى ليبيا، إذ كانت تركيا تعاني من ضائقة مالية،

(١) المصدر نفسه، ص ٣٢-٣٣.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٢٦٩٣، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ٣٠ حزيران ١٩٥٥، وثيقة رقم ١١، ص ١٦.

(٣) الحسناوي، المصدر السابق، ص ٥٥.



كما أن مواقفها تأثرت بعض الشيء بالفتور الذي أصاب العلاقات السياسية خلال تلك الفترة<sup>(١)</sup>.

ومن فصول الدعم التركي لليبيا في مجال الاقتصاد خلال فترة حكم الحزب الديمقراطي التركي، الاتفاقية التي عقدت بين البلدين في مجال الطيران المدني، فقد كانت تركيا ثاني دولة تبرم اتفاقية في هذا المجال مع المملكة الليبية المتحدة بعد المملكة المتحدة (بريطانيا) التي وقعتنها الأخيرة مع ليبيا في سنة ١٩٥٣، وقد وقعت الاتفاقية بالأحرف الأولى في أنقرة في ٢٤ شباط ١٩٦٠، هدفها تنظيم ودعم النقل الجوي بين البلدين<sup>(٢)</sup>.

لم يكن لليبيا استراتيجية واضحة في خطط التنمية خلال العقد الأول وبداية العقد الثاني من الاستقلال وأن أول خطوة إنمائية اقتصادية قد طبقت للسنوات الخمس ١٩٦٣ - ١٩٦٨، وبدأ الإنتاج المحلي بالتطور في خلال تلك السنوات، لذلك فإن ليبيا كانت تعتمد على التمويل الخارجي بشكل كبير<sup>(٣)</sup>.

اعتمدت ليبيا بدرجة كبيرة على تمويل ميزانيتها على المساعدات الخارجية لقلّة مواردها الاقتصادية، الأمر الذي شكّل عجزاً كبيراً في ميزانها التجاري، فالصادرات الليبية كانت تقتصر على بعض المنتجات الزراعية التي تأتي من المناطق الساحلية قبل اكتشاف النفط، والذي ساهم في إهمال الزراعة نظراً لتحول الأيدي العاملة إلى العمل في القطاع النفطي<sup>(٤)</sup>، لذلك فقد اهتمت الحكومة الليبية بتطوير الزراعة منذ قيام المملكة، فأقدمت على إنشاء مراكز لتربية الحيوانات في طرابلس وبرقة، وتم استيراد أنواع من الأغنام التركية، وخاصة النوعين (الكرمان) و (المارينو) لتحسين أنواع الأغنام المحلية في المراكز

(١) بروشين، المصدر السابق، ص ٣٤٠-٣٤١.

(٢) د.ك.و، ملفات العهد الجمهوري، ملف رقم ١٥٨/٤٢١٣٠٠، مفوضية الجمهورية العراقية في طرابلس، التقرير الاقتصادي لشهر نيسان ١٩٦٠ والمؤرخ في ١٥ أيار ١٩٦٠، وثيقة رقم ٥٠، ص ٢٠٨.

(٣) محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ١٩٨٠)، ص ٦٦، ١٤٨، ١٧٣.

(٤) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، المصدر السابق، ص ٢٦٧ "نوري عبد السلام بربون، قراءات في الاقتصاد الليبي ١٩٦٨ - ١٩٦٩، دار مكتبة الفكر، (طرابلس، ١٩٧١)، ص ٥٨-٥٩.

الحكومية لتربية الأغنام، وذلك في سنة ١٩٥٦<sup>(١)</sup>، وكانت منتجاتها عادة تصدر إلى الخارج<sup>(٢)</sup>.

لم تكن تركيا تحتل مركزاً مهماً في تجارة ليبيا، فقد كانت الدول الأوربية، مثل إيطاليا وبريطانيا وهولندا وألمانيا من الدول الأساسية التي تتعامل معها ليبيا، فضلاً عن مصر<sup>(٣)</sup>، فلم تتجاوز قيمة المواد المستوردة من تركيا عن (٨٢) ألف جنيه ليبي في سنة ١٩٥٩، لكنها زادت في السنوات اللاحقة، فقد بلغت (١٠١) ألف جنيه في سنة ١٩٦٠، وفي النصف الثاني من ستينات القرن الماضي، شهدت العلاقات التجارية بين البلدين، تطوراً ملحوظاً، وبشكل خاص في السنتين الأخيرتين من العهد الملكي، ففي ١٩ آذار ١٩٦٨، بدأت المحادثات الثنائية بين البلدين لتوثيق العلاقات الاقتصادية والعمل على تفعيل الاتفاق التجاري<sup>(٤)</sup>، وفعلاً فقد لوحظ تطور واضح كما هو واضح في الجدول التالي رقم (١).

---

(١) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، تقارير المفوضية العراقية في طرابلس الغرب، ملف رقم

٣١١/٢٦٩٤، الوثيقة رقم (٥٥)، ص ١٣٥.

(٢) بريون، المصدر السابق، ص ٢٦٩.

(٣) الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، المصدر السابق، ص ٢٧٢-٢٧٣.

(٤) مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣)، ١٩٦٨، ص ٢٠١.

### جدول رقم (١)

#### تجارة ليبيا مع تركيا ١٩٦٥-١٩٦٩ (ألف دولار)

السنة	الصادرات	الاستيرادات	الملاحظات
١٩٦٥	لا يوجد	٩٢٠	كانون الثاني - كانون الأول
١٩٦٦	١٥٨	١٤٥	كانون الثاني - حزيران
١٩٦٧	١٠٣١	١٤٨٧	كانون الثاني - آذار
١٩٦٨	٣٨٧١	٤٦٩	كانون الثاني - حزيران
١٩٦٩	٢٠٨٤	٢٥٧٢	كانون الثاني - أيلول

اقتصرت الصادرات الليبية إلى تركيا خلال السنوات أعلاه على النفط الخام فقط، في حين شملت الإستيرادات المواد الغذائية والحيوانات الحية والوقود والأخشاب والقطن والمنسوجات وغيرها<sup>(١)</sup>.

#### الدعم الثقافي

كانت الأوضاع الاجتماعية في ليبيا مزرية، إذ لم يكن عدد الخريجين عند إعلان الاستقلال يتجاوز العشرة خريجين، ولم يكن بينهم طبيب واحد، وكان التعليم الفني مقتصرًا على مدرسة الفنون والصنائع<sup>(\*)</sup> في طرابلس وهي مدرسة قديمة، ولا يتعدى عدد التلاميذ في عموم ليبيا (٢٥) ألف تلميذ، أي حوالي

<sup>(١)</sup> استلت هذه المعلومات من إحصائيات الأمم المتحدة للسلع التجارية.

United Nations, Commodity trade statistics 1965, 1966, 1967, 1968, 1969.

<sup>(\*)</sup> مدرسة الفنون والصنائع : تم المباشرة في بناء هذه المدرسة في عهد الوالي سليمان نامق باشا (١٨٦٩-١٨٩٨)، وقد نالت اهتماماً كبيراً من سلطات الولاية، وكانت تعد بمثابة ملجأ للأيتام، وقد خصصت السلطات لها رسوما خاصة لتمويلها. وكانت مدة الدراسة فيها ست سنوات. للتفاصيل ينظر: حمدون، المصدر السابق، ص ٦١.

(٢%) من عدد سكان البلاد، وكانت نسبة الأمية تصل إلى (٩٠%)، وقد رافقت هذه الحالة الاجتماعية المتردية ندرة في الكفاءات وقلة في الكوادر والهيئات الإدارية والفنية لبناء وإدارة مؤسسات الدولة الاجتماعية<sup>(١)</sup>، لذا فإن ليبيا كانت بحاجة ماسة إلى النهوض بالواقع الاجتماعي في البلاد، وذلك لا يأتي إلا عن طريق خلق جيل متعلم، أما عن طريق إرسال بعثات من أبناء البلاد إلى الخارج للدراسة، أو عن طريق استقدام كوادر اختصاصية مختلفة إلى ليبيا للغرض نفسه. وهذا كان يتطلب في البداية بناء المؤسسات التعليمية في الأنحاء المختلفة من البلاد، أو اعتماد الآليتين معاً، وهذا يسرع في تحسين الوضع الاجتماعي بصورة أسرع، لكن الظروف الاقتصادية التي كانت ليبيا تمر بها أعطت الأولوية للحالة الأولى أي إرسال البعثات إلى خارج البلاد، لاسيما وأن عدة دول أجنبية أعلنت استعدادها في استقبال البعثات الدراسية من ليبيا وكانت تركيا في مقدمتها، آخذين بعين الاعتبار في الوقت نفسه عدم تناسي العمل بالآليات الأخرى، لبناء البنية التحتية اللازمة لاستقبال الكوادر والخبراء الأجانب للقيام بمهمة التعليم في ليبيا.

استقبلت تركيا عدة بعثات دراسية ليبية وفي مستويات مختلفة على نفقتها الخاصة في بادئة أخرى لدعم الدولة الليبية الفتية، وكانت أول بعثة ليبية استقبلتها تركيا في إطار دعم العلاقات الثقافية بين البلدين، كانت في تشرين الثاني ١٩٥٤، وكانت البعثة تتألف من (٢٠) طالبا<sup>(٢)</sup>، كما سافرت بعثة ليبية أخرى إلى تركيا في ٥ تشرين الثاني ١٩٥٥، مكونة من (٨) طلاب من مدرسة الفنون والصنائع للالتحاق بالمدارس الثانوية الصناعية في تركيا على حساب الحكومة التركية أيضاً، وكانت مدة الدراسة المخصصة لهذه البعثة خمس سنوات، على أن تخصص عدة أشهر منها للدخول في دورة تدريبية لتعلم اللغة التركية، ومن ثم يباشر الطلبة دراستهم في المدارس التركية<sup>(٣)</sup>.

(١) بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، ص ١٥٩.

(٢) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ملف رقم ٣١١/٢٧٤٣، تقرير السفارة العراقية في أنقرة في ١ كانون الأول ١٩٥٤، وثيقة رقم ١٨، ص ٤٢.

(٣) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٦٩٣، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٥، وثيقة رقم ١٣، ص ٢٨.

وفي مبادرة تركية أخرى، أعلنت الحكومة التركية على لسان سفيرها في ليبيا، عن استعدادها لاستقبال بعثة دراسية ليبية متنوعة للدراسة في الجامعات والمدارس الثانوية والمهنية والابتدائية التركية، كما أعلن السفير التركي أن نفقات البعثة ستتحملها الحكومة التركية كسابقاتها، إذ أن الأخيرة قد فتحت اعتماداً لقبول (٢٥) طالباً ليبيا في كليات الطب والحقوق والهندسة وغيرها وحسب الأولويات التي ستحددها وزارة المعارف الليبية، كما أن المدارس المهنية التركية ستستقبل (٧) طلاب، لما لهذه المدارس من أهمية في التقدم الفني والصناعي، وقد أكد السفير التركي أن المساعدة التركية في هذا الجانب تأتي في إطار "تمكين الصداقة والمودة بين ليبيا وتركيا وهي معاملة خالصة للصداقة والمحبة بين البلدين كما أنها دليل على ما تكنه تركيا من تقدير ومودة لهذه البلاد"، وكان من المقرر أن تغادر البعثة إلى تركيا في أيلول ١٩٥٥<sup>(١)</sup>، ومن أجل العمل على تطوير المدارس الليبية والأندية الثقافية، فقد أقدم الرئيس التركي جلال بايار خلال زيارته لليبيا في شباط ١٩٥٨، على تقديم مبالغ مالية كتبرعات للمساعدة في ديمومتها وتطورها، إذ تبرع بـ (٢٠٠) جنيه ليبي لنادي طرغوت الرياضي، ومبلغاً قدره (٥٠٠) جنيه ليبي لمدرسة الفنون والصنائع الإسلامية<sup>(٢)</sup>.

ومن أجل استمرار العلاقات الودية بين البلدين وتقويتها في الجانب الثقافي، كان الجانب الليبي المستفيد الأول، لذا فأنها طرقت كل الأبواب للحصول على المساعدة التركية في المجالات كافة ومن بينها تأسيس الجمعيات الثقافية، فقد تم تأسيس الجمعية الليبية التركية للصداقة والثقافة في ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٥ في طرابلس، وقد حضر الافتتاح عدد كبير من كبار المسؤولين ومن بينهم رئيس الحكومة الليبية مصطفى بن حليم ونائبه عبد المجيد كعبار ووزير المواصلات محمد جمال الدين ووالي طرابلس والسفير التركي جلال قره صابان، كما حضره أيضاً عدد من الدبلوماسيين العاملين في ليبيا ومن بينهم الوزير المفوض العراقي، وقد

(١) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٦٩٢، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ١ آب ١٩٥٥، وثيقة رقم ٢، ص ٧-٨.

(٢) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٦٩٦، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ٢٧ شباط ١٩٥٨، وثيقة رقم ١٧، ص ٢٥.

عبر السفير التركي خلال كلمة ألقاها في يوم الافتتاح عن سروره، مؤكداً أن ولادة هذه الجمعية نتيجة للأسس المتينة التي تقوم عليها العلاقات الليبية التركية<sup>(١)</sup>. يبدو أن حجم التبادل التجاري بين البلدين في العهد الملكي، لم يكن يتناسب مع طبيعة العلاقات السياسية الجيدة، وذلك لجملة من الأسباب، أهمها أن الصادرات الليبية كانت محدودة جداً، أما النفط الذي يشكل عصب الاقتصاد الليبي، فقد كان واقعاً تحت سيطرة الشركات النفطية الأجنبية، في الوقت الذي كانت ليبيا تعتمد في إستيراداتها على الدول الأوروبية المتطورة، ولم تشهد تركيا بعد تطوراً صناعياً كبيراً في تلك الفترة، إلا أن الحال يختلف في العهد الجمهوري بسبب التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها ليبيا، والتي ستكون محور بحثنا في الفصل القادم والفصول اللاحقة.

---

(١) المصدر نفسه، ملف رقم ٣١١/٢٦٩٣، تقرير المفوضية الملكية العراقية في طرابلس في ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٥، وثيقة رقم ٣٠، ص ٦٠.